المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... الرقم :

تهذيب الكلام في المنطق ، للسعدالتفتازاني،مسعود ابن عمر ـ ٧٩٣هـ، بخط محمد أمين الباني سنة ١٣١١هـ ٠

٥٧ ق ١١ س ٢١×١٥٫٥سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع

الأعلام ١١٣:٨ الأزهرية ٣ : ٣٦٠

١ـ المنطق أـ المولف بـ الناسخ

جـ ـ تاريخ النسخ ٠

من کتب عبد السمیع ابن الشیخ احمد

ابن الشیخ علی الجناری الشهرزوری

شهرت مذهب کلامده

اولان ایله الایمان و مسائلیده

اما تفصیلاتی اولادیج واس

موجز ده الوجود مجرد خدادر

خلایق اولدن بولدلر اندلیدون

چ درد برادرن لدنبرسکاردن

دجود و باندن قصد ایله

کلانان جبه عالم ایله

جوارت و کری نیران افلاکت ور ارضی

رفعت مرکزه افلاکت و ارکان

والله الرازق کاف النفس و هذا الکلام بالنظر باسر

آیه لا تقربوا مال الیتیم و اس و ارشد

درسیج وتیج تاج وتیج رود کارت بوده

یعنی بکر متقی

یعنی جنسی از جان نوله بکر الله خالج

ازبهار بوسی نعالت نامی عبد السمیع

قرین عمر الباس ولا احد مولانا الشیخ

الجناری افاض علیه خیر شبه الملک الباری

رباعی

گر به طفل اندر شکم گویی که زین تنگی درآی

خواب و خور بین نعمت عالم نگر در روشنای

باورش ناید مثال منکران آخرت

تا نزاید یا بمیرد یا بیاید رهنمای

لمحرره مسعود بن محمود بن الشیخ

عبد القادر النقشبندی تاریخ

التهذیب

۱۳۲۲


وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا قسم الكلام من التهذيب في علم السنة وفيه التبويب كباب

الاول في المقدمة الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة
اليقينية وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به لك العلم لا يحد لموضوعه
وقيل الحقائق والتصديق بمثل احصل صورة الشيء في العقل او لا
اعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به
او ادراك المركب او الكلي تشبيه على اختلاف الاصطلاحات
وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات عودا على بدء لتحصيل
المجهول وكونه مفيدا للعلم في الجملة ولو في الالهيات وبدون المعلم ضروري
والمنكر معاند كالسوفسطائي المنكر للحسيات او الالهيات او كليهما وهل
هو بطريق العادة او التوليد او الوجوب فيه خلاف والنظر في معرفة
الله

قوله والعلم لا يحد لموضوعه

واختاره الامام الرازي لوجهين الاول ان حصول علم كل احد بانه
موجود ضروري وهو علم خاص والمطلق جزء منه فيكون بديهيا اولى بان يكون
ضروريا والثاني ان غير العلم يعلم بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور وهذا
حجة على من يقول انه معلوم لكن لا بالضرورة واجيب بان مبنى الوجهين على
عدم التفرقة بين تصور العلم وحصوله والضروري حصول علم جزئي
بوجوده وهو غير تصوره وغير العلم انما يعلم بحصول علم جزئي لا بتصوره
والعلم على التلازم الكتابة يتوقف تصوره على تصور غيره

قوله وكونه مفيدا للعلم في الجملة

خلافا لمن قال انه لا يفيد اصلا لان كون النظر مفيدا ان كان ضروريا
لا يقع فيه خلاف كقولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا يلزم اثبات
افادة النظر بافادة النظر ولو في الالهيات خلافا للقائل بانه لا يفيد العلم
فيها لان الحقائق الالهية من ذاته وصفاته لا تتصور والتصديق بها فرع التصور
وبدون المعلم عطف على في الالهيات خلافا لمن قال لا بد من المعلم الذي يرشد الى
معرفته ويدفع الشبهات عنا ضروري لا يحتاج الى بيان وما ذكروه من الدليل مدفوع
فان الضروري قد يقع فيه خلاف اما عنادا او لقصور وانا لا نسلم ان الحقائق الالهية
لا تتصور بكنهها ولو سلم فيكفي للتصديق بها التصور بعارض منها وان ارشاد المعلم لا يفيد
الا تعلم العلم بصدقه وصدقه انما يعلم بالنظر فيكون النظر كافيا في المعرفة ويعقد ذلك المعلم

الله تعالى واجب بالنص في الآجل وكونه مقدمة للمعرفة الواجبة

عندنا بذلك وعند المعتزلة لكونها دافعة لضرر خوف العقاب

قالوا لو لم يجب النظر إلا بالشرع لأفحم الأنبياء إلزام النظر في المعجزة لعدم

الوجوب قبل ثبوت الشرع ورد بأن المتوقف على النظر هو

العلم بالوجوب لا نفسه ثم إنها أول الواجبات المقصودة لتوقف البواقي

عليها وأما النظر أو القصد إليه فوسيلة إليها فيجب لذلك الدليل ما يبتني

بالنظر فيه إلى حكم وقد يختص بالجازم فيقابل الأمارة ثم إن توقف

على نقل فنقلي وإلا فعقلي فيستفاد منه بعض من القرائن القطع ولا

يثبت بما استوى طرفاه عند العقل إلا بالنقل وما يتوقف النقل

عليه إلا بالعقل الباب الثاني في الأمور العامة تصور الوجود

ضروري والتعريف بمثل الكون والتحقق والثبت لفظي وتنبيه

قوله وموضوع المعلوم من حيث يتعلق به إلى آخره أي بالعقائد الدينية لأنه يبحث

فيه عن أحوال الصانع من القدم والوحدة وغيرهما وعن أحوال الجسم والعرض من الحدوث

والتركيب من الجواهر الفردة وقبول الفناء ونحو ذلك وعن أحوال المال والمعدومات

من الانتفاء وعدم التمايز المحتاج إليها في اعتقاد ثبوت صفاته تعالى متعددة

موجودة إلى غير ذلك مما هو عقيدة إسلامية أو وسيلة إليها والشامل لموضوعات

هذه المسائل هو المعلوم المتناول للموجود والمعدوم وقد يقال المعلوم من الحيثية

المذكورة يتناول مبادئ المسائل ويمكن أن يقال المراد بالعقائد الدينية المحمولات

المنتسبة لأنها المحط للفائدة فلا إشكال وفائدته أمور وغاية الكل الفوز بسعادة

الدارين وكان المصنف أي أنه من العلوم التي غايتها الفوز فإنه يجب أن يحده فيلقى

ما ذكر غاية الغاية شرح المواقف



على انه اكبر بعد صحة التقسيم الى الواجب وغيره والجزم به مع التردد
في الخصوصية وتمام الحصر في الموجود والمعدوم وعلى زيادته على الماهية ذهنا
صحة سلبه عنها وافادة حمله عليها واكتساب … لها والحكم … ان
حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه … لغيره لمخالفة الوجود
الممكن حقيقة فلا انفراد بالقيام بالماهية ذهنا لا عينا كالبياض
الجسم … عارض من الكلي المقول على الوجودات بالتشكيك كالنور
على الانوار وثابت انه في الكل نفس الماهية فبمعنى انه لا ينفرد كل
بتحقق على حدة في الخارج وانما ذلك في العقل ثم الوجود ينقسم الى العيني
والذهني حقيقة واللفظي والخطي مجازا اذ ليس في اللفظ والخط
الا … الشخص لا الماهية كما في الخارج والذهن بل الاسم
وصورته والدليل على الذهني انا نتعقل بالايجاب … في الخارج اذ

ولو عدم اتصف بالنقيض على تقدير عدم الواسطة او بما اخص من نقيضه
على تقديرها فان العدم على تقدير ثبوت الواسطة اخص من نقيض الوجود وانما
نقيضه اللاوجود الصادق على الواسطة ايضا وهذا ايضا محال فان قيل
فلا يصح ان يكون واسطة بمعنى ما ذكرتم قلنا ليس كذلك فانه ح يكون لا منفردا
وهو … فالواسطة ثبت اخص … من النقيض يصدق على الوجود
بدونه لطلاق العدم …

نحكم على الممتنعات ايجاباً فتجب المفهومات كليات وجزئيات الفنا بار

حقيقة فالتعقل ان كان بالحصول في الذهن فذاك والا فلا محالة

يقتضي اضافة بين العاقل والمعقول ولا يتعقل الا النفي الصرف واذ

ليس الثبوت في الخارج كان في العقل وهو وجود غير هناك لا يقتضي

الاتصاف كالموصوف بتصور الكفر فلا يجب اتصاف الذهن

بالاعراض والمتضادات ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهن

فيه كالماء في البيت ثم المعقول الوجود والشيئية ليس الا الثبوت و

العدم الا النفي فالمعدوم ليس بشيء ولا ثابت ولا واسطة بينهما

الموجود ومنهم من اثبتهما جميعاً وتفريعهما في الواسطة حالاً لا او يجعل الى

جود منه اذ لو وجب تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض وكذا الايجاب

ويرد بان وجوده عينه ونقيضه العدم لا المعدوم قالوا الاعدام متمايزة وكل متميز ثابت

[illegible]

الخلاف في الوجود الذهني باللفظ فان الكل متفق في الصور ولا اختلاف الا في المحل والنافي

بالوجود الذهني يقولون بانه الصورة وذي الصورة

له لا يقولون به وانما هم عندهم مثال له

ومنهم اثبتهما بمعنى انه عين المعدوم شيئاً ثابتاً لانه اطلق عليه لفظ الشيء حقيقة

ان بحث يرجع منه الى النقل والاستقلال واثبت الواسطة جميعاً فقال المعلوم

ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق فان كان مع ذلك له كون في الاعيان فاما بالاستقلال

كالاسود والسواد فهو موجود او بالتبعية كالعالمية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان

فمعدوم ممكن والا فبل المعدوم بالممكن لان الممتنع منفي لا له ثبوت فمعدوم

فقط فالمعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وفرع على المعدوم

من اثبتهما تفريعاً ممن اثبت الواسطة

وان كان له ثبوت فان كان بالاستقلال فموجود او بالتبعية فواسطة فثابت مع

شيئاً فقط فالمعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق

ان كان له كون في الاعيان فموجود والا فمعدوم وسمي الواسطة حالاً بين الموجود

والمعدوم حالاً وشبهته انه يجب ان يجعل الوجود منه اذ لو وجب لتسلسل الوجودات

ولزم اجتماع امور غير متناهية في وجود امر واحد وانه محال ولو عدم لاتصف

بالنقيض او بما يصدق عليه نقيضه فان العدم على تقدير الواسطة اخص من نقيض

الوجود وانما نقيضه اللاوجود وهذا ايضاً محال

لا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتي للفرق بين
امكان لا ولا امكان له فيثبت موصوف قلنا في العقل والا انتقض
بالممتنعات والمركبات الخيالية والفرق بين نفي الامكان والامكان
المنفي على تقدير كونه منفيا ثابت انقسم كل من الوجود والعدم
فذلك محمولا وقد يعم رابطة ويفتقر الحمل الايجابي الى اتحاد
الطرفين هوية ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه يكون
بمطابقته لما في نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا
في نفسه اي مع قطع النظر عن حكم الحاكم

الفصل الاول

ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو وقد تؤخذ بشرط شيء وتسمى المخلوطة
ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء وتسمى المجردة ولا توجد
في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهو اعم من المخلوطة فتوجد

فيوجد لكونها نفسها في الخارج لا جزءا منها لعدم التمايز وانما ذلك
في العقل ثم اذا اعتبرت معروضة للكلية فهي الكلي الطبيعي وانما يوجد
منه المعروض مجردا عن العارض وهو الافراد وقد تقيد بشرط لا شيء
بمعنى انه يزيد عليها كل ما يقارنها اي يكون مادة للشخص متقدمة عليه
في الوجودين ثم لا خفاء في وجود الماهية ولا بد من انتهائها الى
المركبة
البسيط واحتياج بعض الاجزاء الى البعض في المركب الحقيقي ضروري
بالضرورة
بخلاف الاعتباري وبه خالف في مجعولية الماهية ايضا من لوازم
المركب
الوجود كثنائية الاجسام لا الماهية كزوجية الاربعة والا فاحتياج
الممكن الى العلة ضروري

الفصل الثاني

افراد النوع انما تتمايز بعوارض
ربما تفيد الهذية فيعبر عنها بالتشخص والتعين وهو تلك الهذية
او ما يفيدها وكون الفرد بحيث لا يقبل الشركة او عدم قبوله

لذلك وان العدمية هو المعدوم او العدم المضاف او ما يدخل في

مفهومه العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقية ما له ثبوت في نفس الامر

من غير شائبة فرض وتقدير والاعتباري بخلافه لا يقال ان

النقيض وجودي او عدمي وحقيقي او اعتباري وان يستند الى الفاعل القادر

انما

او الى الوجود الى موجب او الى اسباب اخر كنفس الماهية او المادة المتشخصة

بما يلحقها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات

فصل

الثالث الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من نسبة

المفهوم الى الهلية البسيطة او المركبة وتصورها ضروري والتعريف

بمثل ضرورة الوجود وضرورة العدم ولا ضرورتهما لفظي

وينقسم كل من الاقسام الى الذاتي والغيري فالموصوف بالذاتي هو

واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى او لشيء آخر كزوجية الاربعة

كون الواجب تعالى ذاتا
ماهية متشخصة بنفسها
لا تتشخص بزائد
ممنوع ان فرض
الاشتراك
شرح الطوالع

او اقتضاءه او استحالة العدم شرح

او جوازهما او عدم اقتضاء شيء منهما

الوجوب والامتناع لان
الامكان ذاتي لا غيري م

يعني اذا اخذ الوجود رابطة وممتنع
فانه وجبه واجبة الوجود نظرا
الى ذات الموضوع وهكذا الحال
في الامتناع

وممتنع الوجود لذاته كشريك الباري او لشيء كفردية الاربعة

والموصوف بالغيري يكون هو واجب الوجود حين وجوده

وممتنع الوجود حين عدمه وقد يؤخذ الامكان بمعنى سلب ضرورة

الوجود والعدم ويسمى الامكان العام لعمومه الخاص وضرورة

الطرف الآخر وبالنظر الى الاستقبال ويسمى الاستقبالي او بمعنى تهيؤ

المادة لحصول الشيء باعتبار تحقق الشرائط شيئا فشيئا فيتفاوت

شدة وضعفا ويسمى الاستعدادي وهو مرادهم في قولهم كل حادث

يفتقر الى مادة تكون محلا لامكانه وبه يتبين تعاقب الحوادث

وانما يتم لو سلم ان كل حادث ممكن بهذا المعنى ثم احتياج الممكن الى

المؤثر وامتناع ترجيح احد طرفيه بلا مرجح ضروري وهذا عين ترجيح

المختار احد المتساويين بلا مخصص بل بمحض الارادة كالهارب

على الآخر

ويعبر باعتبارات اربعة على ما هو المقول

بحيث لا يمتنع الاحد الوجوب
اي حصل عند تمام العلة شرح

يسلك احد الطريقين والجايع ياكل احد الرغيفين فان قيل التأثير
حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع النقيضين قلنا الممتنع
تحصيل الحاصل بتحصيل آخر والحق هو الامكان او الحدوث فيه
خلاف ولكل جهة ويعني الاحتياج حال البقاء توقف الوجود اي
العدم او استمرارهما على امر ما ولا يعقل اولوية بالذات لاحد
الطرفين لا يمنع نوع اقتضاء للوجود او العدم لا الى حد الوجوب
وهي ايضا منتفية والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه انتفاء
الاولوية الذاتية ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين سابق ولاحق
لانه ما لم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح وحين الوجود
امتنع العدم لامتناع الجمع وهذا لا ينافي الاختيار والثالث بل كل
ما يوصف اي فرد يفرض منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة
والكثرة



والكثرة والتعين والبقاء والموصوفية اعتبارات عقلية والا
لزم التسلسل ومعنى كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا عقل
مستندا الى الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي

الفصل الرابع القدم عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي او بالعدم
وهو الزماني والحدوث بخلافه ولا قديم بالذات سوى الله تعالى وبالزمان
سوى صفاته ايضا ولزم المعتزلة كثيرة من الاحوال وعند الفلاسفة
كثيرة ولا يستند القديم الى المختار لان القصد الى الايجاد يقارن العدم
ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا او مستندا اليه بالايجاب خاتمة
التقدم والتأخر والمعية يكون بالعلية او بالطبع او بالزمان او بالشرف
او بالرتبة الحسية او العقلية وضعا وطبعا او بالذات كما في اجزاء
الزمان فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم

الزمان كما لا يلزم ان يكون لها امكان استعدادي ليلزم قدم مادة لها

الفصل الخامس الوحدة والكثرة من المعاني الواضحة وتعقل بينهما

بالتشكيك وقد يتحد معروضهما فيكون جهة الوحدة مقومة او عارضة

او منتشئة وتسمى الوحدة في الجنس مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الكم

مساواة وفي الكيف مشابهة وفي النسبة مناسبة وفي الخاصة

مشاكلة وفي الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء موازاة وبطلان

اتحاد الاثنين ضروري والاستدلال بان اختلاف الماهيتين او

الهويتين ذاتي ليس باوضح من المدعى وبانهما اما موجودان او معدومان

او مختلفان فلا اتحاد مدفوع بانهما موجودان بوجود واحد هو

نفس الوجودين السابقين واحدا والغيرية نقيض هو هو وقد

تخص الغيران بموجودين يجوز انفكاكهما فالجزء مع الكل لا هو ولا غيره

عن الآخر

ولا غيره وكذا الموصوف مع الصفة ولهذا يصح ما في الدار غير

زيد وعشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات الغيرة المحمولة

فليس المعنى اذ لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود والتماثل

الاشتراك في الصفات النفسية ولهذا ابدا يسد كل مسد الآخر

واختلف في لزوم تغايرهما وامتناع اجتماعهما والتضاد كون

المعنيين لذاتهما بحيث يستحيل اجتماعهما في محل من جهة وعند

الفلاسفة كل اثنين غيران فان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا

فمتخالفان وهما متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل من جهة واحدة

فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل بالقياس الى الآخر فمتضايفان

والا فمتضادان وان كان احدهما عدميا فان اعتبر بكون الموضوع

مستعدا للوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فملكة

وعدم والا فايجاب وسلب وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف

ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهوري وفي الملكة والعدم الا

ستعداد للوجودي في ذلك الوقت ويخص باسم المشهوري والاول

بالحقيقي ولا تقابل بين الكثرة والوحدة لتغاير موضوعيهما وتقوم

احدهما بالآخر **الفصل السادس** العلة وهي ما يحتاج اليه الشيء

ان كانت داخلة فيه فوجوب الشيء معها اما بالفعل فصورية

او بالقوة فمادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها ففاعلية او

لها فغائية ومجموع الشروط والآلات الى الفاعل وجميع ما يتوقف

عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لا

متناع الترجيح بلا مرجح وبالعكس لكون الاحتياج من لوازم الامكان

فعدم المعلول يفتقر الى عدم العلة ووجوده من انعدامها انما يتصور

في المعدات كالابن بعد الاب والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد

يغاير المؤثر في البقاء وحينئذ المعلول بالشخص يوجب وحدة الفاعل

لامتناع الاحتياج والاستغناء معا ولا عكس لاستناد الكل الى الواجب

ابتداء والاستدلال بانه لو لم يصدر عن الواحد الا الواحد لزم اتحاد

السلسلة والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف وتمسك المخالف بانه

لو صدر عنه شيئان فمصدرية لهذا غير مصدرية لذاك فاذا دخل

شيء منهما فيه تركب والا تسلسل ورد بانها اعتبار عقلي ويرد عليه

صدور الواحد وقولهم المراد ان كلما كثر المعلول كثر الفاعل لا

بالجهة ضرورة ان فاعلية لهذا غير فاعلية لذاك لا يفيد شيئا

ولا يوافق ما بنوا عليه من امتناع تعدد اثر البسيط وفي ان الفاعل لا

يكون قابلا لان الفعل والقبول اثران وقد يستدل بان نسبة الفاعل بالى

بالوجوب والقابل بالإمكان ورد بعد التسليم بأنه لا امتناع في
الوجوب واللاوجوب بجهتين ثم تجويز دوام انفعال القوى
الجسمانية بخلق الله تعالى وقالت الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة
والمدة والعدة لأن القسري يختلف باختلاف القابل والطبيعي باختلاف
الفاعل فإذا فرضنا حركتيهما الاتحاد في المبدأ تفاوت الجانب الآخر ولزم
التناهي ورد بعد تسليم الثانية بأنه إنما يتم لو كانت القوة بقدر الجسم
الفصل يستحيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لأن امتناع
تقدم الشيء على نفسه ضروري والتسلسل وهو ترتب معروض العلية
والمعلولية لا إلى نهاية لأن المؤثر المستقل للجملة ليس نفسها ولا جزءا منها لما ذكر
بل خارجا واجبا فيجب ثبات الجملة فينقطع ولأنا نفصل من السلسلة
جملة بنقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فإن وقع بإزاء كل جزء

من التامة جزء من الناقصة لزم تساوي الكل والجزء وإلا انقطعت الناقصة
فقط فتتناهى التامة ولأنها لما اشتملت على معلول محض لزم اشتمالها
على علة محضة تحقيقا للتكافؤ ولأنا نطبق بين سلسلتي العليات
والمعلوليات فيما فوق المعلول المحض فيلزم للضرورة سبق العلة بزيادة
العلية وتناهيهما ولأنها لو انقسمت عشرا وبين فرد وإلا فرد
وكل منها أقل بواحد مما فوقه فتناهيها خاتمة قد تتم الصورة لكل هيئة
في قابل وحداني بالذات أو بالاعتبار والمادة لمحلها كالبياض والجسم
والغاية لما يستند إليه الفعل وإن لم يكن له جهة علية واحتياج من الفعل
إليه بل وإن لم يكن للفاعل قصد ولما كان الموجب عندنا هو الله عز وجل وحده
فمعنى العلية والتأثير في الممكن هو النسب العادي

الباب الثالث

في الأعراض وفيه مباحث الأول الموجود إن لم يسبق بالعدم فقديم وإلا

فحادث فان تحيز بذاته فجوهر او بتبعيته فعرض يختص بالحي كالحيوة

والادراكات او غير يختص كالاكوان والمحسوسات وقالوا الموجود ان

كان وجوده لذاته فواجب والا فممكن وهو ان استغنى عن محل يقومه فجوهر والا فعرض

الموضوع فجوهر والا فعرض واجناسه بحكم الاستقراء تسعة الكم والكيف

والاين والمتى والوضع والملك والاضافة وان يفعل وان ينفعل وامتناع

قيام العرض بنفسه او باكثر من محل واحد بالذات او بالاجتماع كوحدة العشرة

وحيوة البنية المتجزية ضروري والعرض في مثل القرب والجوار والتأليف

متعدد ويستحيل انتقاله لان وجوده في نفسه هو وجوده في محله ولان

من محله

تشخصه ليس لاجل محله وقد يتوهم من حدوث المثل المجاور انه انتقاله

وفي جواز قيامه بالعرض خلاف بني على الاختلاف في معنى القيام انه التبعية

في التحيز او الاختصاص الناعت والجمهور من المتكلمين على امتناع

بقاء العرض لانه معنى هو من بقيه بعد ذلك لانه يستلزم قيام عرض البقاء

زمانين

به وامتناع زواله اصلا لانه اما بنفسه فيمتنع ابدا او بالشرط فيتسلسل

او بطريان ضد فيدور او بفاعل فيصير النفي المحض اثرا والكل ضعيف

فصل

الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته بفرض شيء غير شيء فمنفصل ان

لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل ان كان وهو ان كان غير

قار فزمان والا فمقدار خط او سطح او جسم تعليمي وقد يوضع اضافة

لمجموع الطول والعرض والعمق وعند المتكلمين العدد اعتباري

والمقادير جواهر مجتمعة او نهايات وانقطاعات والزمان وهم اذ

لا وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء ولان

تقدم اجزائه ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد لامتنع عدمه بعده

لكونه زمانيا فيلزم وجوده مع تركبه وتقضيه ورد بان العدم في الحال

لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات وبعدية العدم في طرف
الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود لا ينافي الامكان قالوا الزمان
وجود امتداد يتصف بالمضي والاستقبال لحقه التقدم والتأخر
بالذات بحيث لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل ضرورة ويقدر
به العادة ويقسم الى السنين والشهور والايام والساعات
واما حقيقته فقيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه متفاوت كم
ولامتناع تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة
غير قارة هي الحركة المستديرة اذ المستقيمة تنقطع لما سلف ولتقدير
جميع الحركات به مقدار لاسرعها وهذا مبني على اصول الفلاسفة وقيل
الزمان متجدد معلوم يقدر به متجدد موهوم ولا يعرف حقيقته الا القدماء
على انه جوهر مستقل بحفظ بوجوده وانه لو وجب جسم لا حركة

المكان

المكان قيل هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من الجسم
المحوي وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم **والامارات** من نحو
مساواة المكان للمتمكن وعمومه لكل جسم وكون الطير في الهواء المتحرك
والحجر في الماء الجاري ساكنا تدل على الثاني وهل يجوز خلوه عن شاغل
قيل نعم لانا اذا رفعنا صفحة ملساء عن مثلها دفعة لزم في اول زمان
الارتفاع خلو الوسط واذا رفعنا احد جانبي الزق المشدود الرأس
والمسام عن الآخر خلا جوفه وقيل لا والا لزم تساوي وجود المعاوق
وعدمه فيما فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء ولتكن ساعة واخرى
مثلها في ملاء قوامه ولتكن ساعتين واخرى مثلها في فرسخ ملاء قوامه
نصف قوام الاول فيكون ايضا ساعة ضرورة ان تفاوت المعاوق
ومن اماراته ارتفاع اللحم في المحجمة والماء في الانبوبة وعدم نزول الماء

٢ الزمان بحسب تفاوت المعاوق

من تقبة الكوز المسدود الراس في المعتزهي مستظهرة من الجانبين الخ

فصل الثالث الكيف عرض لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة واقسامه بالاستقراء

اربعة الاول المحسوسات واصول الملموسات الحرارة والبرودة والر

طوبة واليبوسة وقد يعم الحار بما يحدث حرارة اما بشرط ملاقاته للبدن

كالاغذية والادوية او لا كالسماويات واما الغريزية التي بها قوام الحيوة

فقيل نارية وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما ومنها الاعتماد بمعنى المدافعة المحسوسة

وقد يجعل الى جهة بحسب لعوقه الطبيعي منها ما يكون الى فوق وهو الخفة او

تحت وهو الثقل وهما متضادان والفلاسفة يسمونه الميل ويجعلونه طبيعيا

وقسريا ونفسانيا لان مبدأه ان كان امرا خارجيا فقسري والا فان كان مع

شعور فنفساني والا فطبيعي فيكون ميل مثل النبات الى التبرز والتذابل

طبيعيا واصول المبصرات الالوان والاضواء ولكل منهما انواع الا ان لكل نوع

من انواع اللون اسما خاصا كالسواد والبياض وغيرهما بخلاف

الضوء وتخييل البياض من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في

الزبد والثلج مسحوق البلور والزجاج لا ينفي كونه حقيقة تحصل بالسبب

اخر والضوء ان كان لذات المحل كما للشمس فذاتي والا فعرضي اول اوثاني

اوثالث والظلمة عدم ملكة له وتجعلها للابصار لا يستلزم كونها كيفية وجودية

كيف ولو كان حائلا للجالس في الغار عن ابصار الخارج كالعكس لعدم الفرق
لكان مانعا

والذاتي من المتوفر كما للشمس يسمى شعاعا والعرضي كما للمرآة بريقا وقد

يتوهم ان الضوء اجسام صغار تنفصل عن المضيء وتتصل بالمستضيء

بناء ان حدوثه من المضيء عالى او متحرك او متوسط بينه وبين المستضيء

يوهم حركة انحدارا او اتباعا او انعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة

قيل لكون الضوء شرطا لوجوده والحق لرؤيته واما المسموعات

فالاصوات وسببه القريب تموج الهواء المنقلب للقرع والقلع ويدرك
عند وصوله خارج الصماخ وتعلق الاحساس به هناك ادراك جهته
ولون الجانب المخالف لا تمييز بين قريبه وبعيده وعدم ادراكه بوصول
الهواء اثر يميل مع الرياح فانه ينفرد بسماعه من ينفرد بذلك واذا رجع
بمصادمة جسم املس فهو الصدى واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما يماثله
في الحدة والثقل تميزا في المسموع فهو الحرف وينقسم الى صامت ومصوت
مقصور هي الحركات وممدود هي المدات والصامت مع المصوت المقصور
سمي مقطعا مقصورا ومع الممدود ممدودا مثل لَ ولا وقد يقال لمقطع
مقصور مع ساكن بعده مثل لم والمؤلف من الحروف يسمى بالكلام واللفظ
وقد يخص الكلام بما يفيد واللفظ بما يتألف من المقاطع وقد يتوهم
ان اللفظ من قبيل الكم اذ يقدر بجميع اجزائه ويرد بانه بالعرض واصول

واصول المذوقات الطعوم التسع والمشمومات الروائح الثالث الكيفيات
النفسانية وهي مع الرسوخ ملكة وبدونه حال فمنها الحيوة وهي المبدأ
لقوة الحس والحركة ولا تشترط باعتدال المزاج ووجود البنية والروح
وان كانت قد تنتفي بفقدها والموت زوالها وقيل كيفية تضادها
وقد يطلق على عدمها كما في الجماد ومنها الادراك وهو تميز وظهور
للشيء وحضور عند العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها او بصورة المنتزعة
كما في الماديات او الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات وهي مع انها [illegible]
للهوية التي بها الاتصاف فليس حصولها للنفس كحصول العرضية في المحل فلا يلزم
اتصاف المدرك بالمدركات فالكريم يتصور البخل ولا يتصف به ويتصف
بالكرم وقد لا يتصوره ومما انكر الوجود العقلي جعل الادراك اضافة
او صفة ذات اضافة فاشكل العلم بالمعدومات سيما الممتنعات فلزم

القول بالصورة في الكل لما ان الادراك بمعنى واحد ومعناه هاهنا للمعدوم

وجود اعتبارا اصلا وهو من حيث قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها

معلوم بخلاف الموجود فان العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج

وانواع الادراك احساس وتخيل وتوهم وتعقل والعلم قد يقال لمطلق

الادراك وللثلثة الاخيرة وللاخيرة وللتصديق الجازم المطابق

الثابت ويقع لخلاف الجزم ظنا ولعدم المطابقة جهلا مركبا ولعدم الثابت

اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة الادراكية

ان انتفى الخزن والبقا فنسيان والا فسهو والجهل البسيط عدم ملكة للعلم والمركب

مضاد له وقيل مماثل اذ لا اختلاف الا بعارض المطابقة والعلم الحادث

قد يكون بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اجمالا بان يلاحظ

امرا بسيطا هو مبدأ التفاصيل او تفصيلا بان يلاحظ التفاصيل وجاز

١٤

وجاز انقلاب النظري ضروريا وعكسه خلافا لمن قال وتعدد العلم بتعدد

المعلوم ومحله القلب بدليل السمع لا الدماغ الكلام في القلب لا كلام في

توسط الآلات في الجزئيات ومناط التكليف القوة العاقلة الى

عند العلم ببعض الضروريات بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهي

القوة المميزة بين الامور الحسنة والقبيحة ومنها الارادة وهي كسائر

الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتغاير في الوجود الشهوة

ولشدة تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة بالطبيعة قيل هي اعتقاد

النفع او ميل يتبعه والعلم بما هو عند العالم كمال وضده النقص بصفتها

يرجح الفاعل احد مقدوريه من الفعل والترك لا ينكشف عن حقيقته وتتميم

النهي ان ارادة الشي نفس كراهة ضده ومنها القدرة وهي صفة تؤثر

وفق الارادة او تكون مبدأ للافعال المختلفة والقوة اعم اذ هي المبدأ للتغير

من آخر من حيث اجراءها مع القصد وبدونه وكل منهما مختلف
الآثار اصلا فالاولى القوة الحيوانية والثانية الفلكية والثالثة
النباتية والرابعة العنصرية والقدرة الحادثة مع الفعل لا قبله لا
متناع بقاء العرض ورد بانها تستمر بتجدد الامثال كالعلم وغيره
مما هو قبل الفعل وفاقا وقالوا لو تعلق الا حال الفعل لزم في
الموجود وامتناع التكليف ورد بما سبق وبانه يكفي في التكليف كون
الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كايمان الكافر بخلاف خلق الجسم
فمع الاول الممنوع لا يكون قادرا كالزمن والقدرة الواحدة لا تتعلق
بمقدورين والخلق القوة التي هي مبدأ الافعال تأثيرا او تسببا
عادية بان يوجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع شرائط التأثير لا
تكون الا معه والعجز قيل ضد القدرة فلا يتعلق بالموجود وقيل عدم

عدم ملكة للقطع بان عجز المتحدين عن الاتيان بالمثل وجعله
مثلوا كما بين المعنيين خلاف اللغة والقدرة تضاد الخلق لما ان
افعاله بسهولة وبلا روية مستقبلية وهل تضاد النوم فيه تردد ومنها
اللذة والالم وقد يفهم من تفسيرها بادراك الملائم والمنافي من حيث
انهما كذلك انهما نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان
وبعضهم على ان كلا منهما خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل اما حسي
او عقلي وهو اقوى والحسي الالم سيما اللمسي وجعا ومنها الصحة
والمرض فالصحة ملكة او حالة تصدر عنها الافعال من الموضوع
لها سليمة والمرض ملكة او حالة مضادة للصحة او عدم ملكة لها وقد
يتسامح بجعلهما من المحسوسات ثم ان اعتبر فيهما سلامة جميع الافعال
وافة الجميع كانت بينهما واسطة كما للناقهين وللاطفال والمشايخ

والا فلا الثالث الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء
للخط والتقعير والتحدب للسطح والزوجية والفردية للعدد وكالخلقة
اعني مجموع الشكل واللون الذي يجب يوصف بالحسن والقبح وكالزاوية
وهي هيئة احاطة الخطين بالسطح عند الملتقى وما قيل انها سطح
احاط به خطان يلتقيان عند نقطة ففيه تسامح الرابع الكيفيات
الاستعدادية وهي استعداد شديد على ان ينفعل كالممراضية او لا ينفعل
كالمصحاحية الرابع الاين وهو الكون في الحيز فان اعتبر حصول
الجوهر باعتبار جوهر فاما ان يمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق او لا
فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصول في ذلك الحيز فسكون او في
آخر فحركة فالحصول في آن الحدوث خارج وقيل بل سكون والحق ان حقيقة
الكون في الكل واحدة وانما التمايز بالحيثيات حتى ان الواحد بالشخص

ربما

ربما يكون اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة والقول
بتضاد الاكوان بمعنى امتناع اجتماعها عند تماثلها في الوجود والحركة
قد يراد بها ما هو المحقق منها وهي الحصول بعد الحصول في حيز آخر وما هو
الموهوم وهو الحصولات المتعاقبة على الاستمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون او سكنات وان اشترط
فلا وهل هو الحصول او مجموع الحصولين فيه تردد ثم الحق ان الباطن من
اجزاء المتحرك متحرك وان الواقف عند هبوب الريح او جريان الماء
عليه ساكن ويبتني التردد في ذلك على التردد في حقيقة الحيز والحركة
وقول الفلاسفة الحركة خروج من القوة الى الفعل على التدريج او يسيرا
يسيرا او لا دفعة مبني على ما ذهبوا اليه من تصور هذه المعاني والموجودة منها
كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى على الاستمرار واما القطعية المتصلة

الممتدة فوهمية ولابد لها مما منه والية وفيه وبه وله والزمان فهي الا
ين ظاهرة في الوضع كحركة الفلك وفي الكم كالنمو والذبول والتخلخل والتكا
ثف وفي الكيف كتسود العنب وتسخن الماء مع الجزم بعدم الكون فيها والورد
عليه وتكون بالذات كحركة السفينة وبالعرض كحركة راكبها والمحرك ان كان
خارجا عن المتحرك فقسرية والا فمع القصد والشعور ارادية وبدونه
طبيعية فيدخل فيها حركة النمو والنبض وكذا النفس من حيث الانبساط
الى سطحها وانا من حيث ان كان تعين جزئياتها عن اوقاتها ارادية
وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا صاعدة او هابطة فانما هو في البسائط
العنصرية ووحدتها النوعية بوحدة ما فيه وما منه وما اليه وان الشخصية
بوحدة ما سوى المحرك والجنسية بوحدة ما فيه وتضادها بتضاد ما
منه وما اليه كالتسود والتبيض وكالصعود والهبوط وانقسامها

بانقسام

بانقسام الزمان او ما فيه او ما اليه ومن لوازم الحركة كيفية متفاوتة بحسب
باعتبار الشدة سرعة والضعف بطء وليس هو بتخلل السكنات
لامتناع الحركة مع خلوها عن المقتضى وللزوم الانفكاك في مثل حركة
طوق الرحى ولزوم زيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا ينقضي
واجيب بان الحركة خلق الله تعالى وان الانفكاك ثم الالتئام جائز
وان الحركات لكونها وجودية متعددة تتغير السكنات وان كانت
اضعافا الا فيها قالوا ولا بد بين كل حركتين مستقيمتين من سكون لان
آن الوصول غير آن الرجوع فلولا زمان سكون بينهما لزم تتالي الآنين
المستلزم لوجود الجزء واجيب بانه لا آن بين الانقطاع والعود وعورض
بانه لو لزم لكان بلا سبب لا في زمان معين وبتوقف الجبل الهابط
ملاقاة خردلة صاعدة واجيب بان السبب عدم علة الحركة وتنقيح

في زمان لا ينقسم فعلا في الجزاء لا ترجع بصادمة هواء الجبل **خاتمة**

اذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ بقدر

الفضل والاشكل والسكون بقاء الشيء في غيره بقاء النوع في الاين

فيضاد الحركة وقيل عدم الحركة عما من شأنه فعدم وملكة ويكون طبيعيا

وقسريا وارادية وتتضاد بتضاد ما فيه كالسكون في المكان الاعلى والاسفل

فصل الرابع الاضافة هي النسبة المنعكسة وتسمى مضافا حقيقيا والمركب

منه ومن المعروض مشهورا والنسبتان قد تتوافقان وقد تتخا

لفان والانعكاس قد يستغنى عن حرف وقد يفتقر عروضها فقد

يكون لصفة في الطرفين او احدهما او لا لصفة وتعرض للكل حتى ب

وتتكافؤ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهنا

وخارجا قوة وفعلا والجمهور على انها اعتبارية والا لتسلسل لان

الحلول

الحلول في المحل اضافة لها حلول ولزم لا تناهي اوصاف كل عدد بحسب

ما له من الاضافة الى ما عداه وقد يجاب بان سلب الكلي الموجب

السلب الكلي والتمسك في وجودها بانا نقطع بفوقية السماء وتحتية

الارض وابوة زيد وبنوة عمرو وان لم يوجد اعتبار العقل ضعيف

ثم انها في جنسها او نوعها وصنفها او شخصها وتضادها انما

للعرضيات **والمتى** هي النسبة الى الزمان والآن **والوضع** كون الجسم

يكون لاجزائه نسبة فيما بينها والى الامور الخارجة عنها **والملك** نسبة

الجسم الى حاصر له او لبعضه ينتقل بانتقاله **وان يفعل** هو تأثير شيء في شيء

ما دام سالكا **وان ينفعل** هو تأثره عنه كذلك اما الحاصل بعد الاستقرار

فيكون كيفا او وضعا او غيره فلذلك **الباب الرابع** الجوهر ان انقسم فجسم والا

فجوهر فرد وقالوا ان كان في الابعاد الثلثة فجسم والا فما جزء له هو به بالفعل

فصل

فصورة او بالقوة فمادة واما ما يتعلق به فنفس والا فعقل فا
لجسم عندنا الجوهر القابل للانقسام في جهتين فصاعدا
وعند المعتزلة ما له طول وعرض وعمق فيجوز بما يكون تركب اجزائه
على ثمانية او ستة فقط او يكون عددها اقل من ادنى ما يتركب منه
الجسم ثمانية او ستة او اربعة وعند الفلاسفة الجوهر الذي يمكن
ان يفرض فيه الابعاد الثلثة ولهم تردد في ان هذا حد او رسم ثم انفقوا
على ان الجسم البسيط متناهية بالفعل خلافا للفلاسفة وجمهورهم على
انه مركب من مادة بها الانقسام وصورة عليها تستبدل الاستداد القـ
منه وبعضهم على انه بسيط في نفسه كما هو عند الحس لنا ان القابل للقسمة
لو كان واحدا لكانت الوحدة منقسمة والتفريق اعداما وانه لولا الجزء لما
كان الجبل اعظم من الخردلة لكونهما غير متناهي الاجزاء ولما تناهى امتداد

امتداد الجسم لكونه مما لا يتناهى من الامتداد ولما وجد الزمان اصلا اذ
لا يوجد منه غير الحاضر الذي لا ينقسم المنطبق على الحركة في المسافة وايضا
النقطة طرف الخط وبها مماسة الكرة لسطح مستو وقيام الخط على خط [illegible]
حيث محلها غير منقسم ضرورة ثم ان الاجزاء متناهية والا لم يقع بين
طرفين ولم يصل المتحرك الى غاية والسريع الى بطيء وللنافين وجوه الاول
ما من الجهة غيرها من الجهة الاخرى الثاني تلاقي الجزئين اما بالاسر
فلا حجم اولا فانقسم الثالث اذا فرضت ثلثة فالوسط ان منع الطرفين
من التلاقي انقسم والا فلا حجم الرابع اذا وضع جزء على ملتقى الجزئين انقسمت
الثلثة الخامس يلزم التفكك في كل جسم قطع البعض منه جزءا والكل
كلها في حجر الرحى وشعبتين من جادة ذي ثلث شعب وعقب الانسان مع سائر
اطرافه حين يدور على نفسه المعترض مستطرح الجانبين قالوا فاذا

لم يكن اتصال الجسم باجتماع الاجزاء والانفصال بافتراقها فله هوية
استدادية لا تتبع بتبدل المقادير وهي الجوهر الذي شأنه الاتصال
وفرض الابعاد فيه ويسمى صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال
بل تزول الى هويتين اتصاليتين فلا بد من امر قابل للاتصال والا
نفصال باق في الحالتين وهو المسمى بالهيولى ثم اخرون ان ذلك الامر
هو الجسم نفسه وما يطرء عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم
من الاستداد الباقي عند تبدل الابعاد هو نفس المقدار المتحفظ بتعاقب
الخصوصيات المختلفة **فصل** اختلف القائلون بالجزء في انه هل
يقبل الحيوة وتوابعها وهل يمكن وقوع جزء فيما ينفصل الجزئين وهل
يمكن جعل الخط المؤلف من الاجزاء دائرة وهل له شكل واختلف المثبتون
فقيل يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع واتفقوا على انه لا خطاء له

من الطول والعرض وان طبيعة الاجزاء واحدة واختلاف الاجسام
انما هو بالاعراض المختلفة بارادة القادر المختار وقيل باختلاف
الاشكال واعلم ان في اثبات الجزء سد طريق كثير من ضلالات الفلاسفة
وسهولة الامر في كثير من القواعد الاسلامية من زعمت الفلاسفة ان الا

فصل

جسام انواع مختلفة باختلاف الصور النوعية التي بها اختلاف الاثار
والمتكلمون على انها متماثلة لا تختلف الا بالعوارض المستندة الى القادر
المختار لتماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل منها ما يجوز على الآخر كحرارة النار
وبرودة الماء ونحو ذلك ثم انها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص
ولا يخلو عن شكل لتناهيه وعن حيز بحكم الضرورة وبتقدير خلوه عن
العرض وضده كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق واستدل على تناهي

الاول

مسامحت تا نكشتى تلف باكس نكته اش معاند كى تواند كند اثبات پايش

لا مكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيتخيل قطرها الموازي لذلك المسامتة
ويلزم تعيين نقطة لا اولية الحدوث لكل نقطة تفرض فالمسامتة
مع ما فوقها قبل المسامتة معها الثالث نفرض من نقطة خطين كساقي
مثلث يكون بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم من عدم تناهيهما عدم
تناهي ما بينهما الثالث نفرض في البعد الغير المتناهي من امام نطبق تماما
ان يقع بازاء كل جزء من الخ جزء فيتساويا او لا فينقطعا فان قيل بالجنوب
عن يما يلي الشمال فلا يكون عدما محضا ولو اقف على طرف العالم اما ان يمكنه
مد اليد فثمة بعد او لا فثمة مانع قلنا الاول وهم محض وعدم امكان مد اليد لعدم
الشرط او طرف الامتداد من حيث كونه منتهى الاشارة ويقصد المتحرك بالجسم
فيه جهة وباعتبارنا للانسان الراس والقدم والظهر والبطن واليدين
تنعدم الجهات في الست ولا حصر لها في الحقيقة والطبيع الذي لا يتبدل هي

العلو

العلو والسفل والاجسام محدثة بذواتها وصفاتها وجمهور
الفلاسفة على ان الفلكيات قديمة سوى الجزئي من الحركات
والاوضاع والعنصريات قديمة بموادها وصورها الجسمية
نوعا والنوعية جنسا وبعضهم على ان هناك مادة قديمة هي العنا
صر او الارض والنار او الماء او الهواء والبواقي بالتلطيف او التكثيف
والسماء من دخان مرتفع منها او جوهر غيرها واجسام صغار
صلبة كرية او مختلفة الاشكال او نور وظلمة او وحدات تحيزت
فصارت نقطا ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جسما لنا وجوه الاول الجسم لا يخلو
عن العرض الممتنع البقاء وخصوص الحركة والسكون لان كونه في الحيز
ان سبقه كون في ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكلاهما معرض الزوال
المنافي للقدم فالحركة طرف السكون لان كل جسم قابل للحركة بالاتفاق

وبدلالة التماثل ابتداء وانتهاء قيل لعل لها حركات لا بداية لها

وبدوام الكل بتعاقب جزئياتها الحادثة قلنا يبطل ببرهان التطبيق

والتكافؤ وانه لا وجود للكل الا في ضمن جزئي والجسم محل للحادث

ولا شيء من القديم كذلك ولمساواة الجسم المختار ابتداء وانتهاء

لمساواته في احتياجه الواجب قالوا ان وجد في الازل جميع ما لابد

منه للعالم لزم وجوده وان توقف على حادث تسلسل الكلام اليه

فيتسلسل قلنا العلة جملة ما لابد منه الارادة التي شانها

الترجيح والتخصيص اي وقت شاء واما حدوث قدم المادة

والزمان لاقتضاء حدوثهما تسلسل المواد والازمنة فضعيف

فصل قالت الحكماء الجسم ان تألف من اجسام مختلفة الطبائع

فمركب والا فبسيط والبسيط اما فلكي او عنصري والمركب اما تامة

او غيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق الكل ويسمى محدد الجهات

ووجوده بانه لابد لتحديد الجهات الحقيقية كالعلو والسفل

من جسم محيط بالكل يتحدد بمحيطه القرب وبمركزه البعد اما الو

حدة فلانه لو تعدد فان احاط البعض بالبعض تعين المحيط

والا تحدد القرب فقط على ان كل منهما في جهة من الاخر فيقتضي

تقدم محدد واما الكرية فلان غير الكري لا يتحدد به البعد فلان تركبه

او زوال الاستدارة يقتضي كون الجهة قبله لان ذلك بالحركة المستقيمة

واما الاحاطة فلان غير المحيط لا يحدد سوى القرب ولا بد من

الاحاطة بالكل لان المحاط قد يعتد الاشارة منه فلا يكون هو المنتهى

وزعموا ان المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وانه يتحرك

من المشرق الى المغرب على منطقة تسمى معدل النهار في قطبين يسميان

اما الجسمية فلوجود كونه ذا وضع ٣

قمر عطارد زهره شمس مريخ مشتري زحل

قطبي العالم ومحيطه فلك الثوابت ثم فلك الزحل ثم المشتري ثم المريخ ثم

الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمى منطقة

البروج وتقاطع منطقة العالم على نقطتين تسميان نقطتي الا

عتدالين الربيعي والخريفي وما بينهما نقطتي الانقلابين الصيفي

والشتوي وانقسم الفلك بتوهم ست دوائر متقاطعة

على قطبي البروج اثني عشر قسما يسمى كل منها برجا وتفاصيل ذلك

في علم الهيئة وعندنا الخلاء ممكن والحركات مستندة الى قدرة

المختار والحركة المستقيمة التي بها الخرق والالتئام جائزة على الا

فلاك والكواكب سابحة في الافلاك على الوجه الذي يعلمه الله ثم قالوا

وتحت فلك القمر عنصر النار حارة يابسة ثم الهواء حار رطب ثم

الماء بارد رطب ثم الارض باردة يابسة ينقلب كل الى ما يجاوره

وهو

وهو الكون والفساد ومن العناية الالهية انكشاف البعض من الا

رض معاشا للحيوان وللنار طبقة واحدة وللكل من البواقي طبقات

والبخار المتصاعد قد يبلغ الطبقة الزمهريرية من الهواء

فيتكاثف سحابا وينزل مطرا او ثلجا او بردا وقد لا يبلغها فيصير

ضبابا او ينزل صقيعا او طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان

فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزيقه ومصاكته صوت هو الرعد ونار

لطيفة هي البرق او كثيفة هي الصاعقة وقد تتكاثف الادخنة

المتصاعدة بالبرد فتنزل نحوه وهو الريح وما فيها من الاهوال

والاحوال الشبيهة بالنبات الاثر عند نسل الرياح والطين اللزج

الكثير اذا انعقد حجر عظيم وانحفر اجزائه باسباب تكون الجبال و

نشتمها بانعكاس الشعاع فيه عليها التلون والانداء فتكون المعادن

والسحب والغيوث وإذا انشقت الأرض بأبخرة وأدخنة محتقنة
فيها حدثت الزلازل وقد يكون معها نيران وأصوات وربما ينقلب
البخار فيها ماء فينشق عيونا جارية أو راكدة وربما ينفتق
الكثيف منه وهي الآبار والقنوات فصل إذا اجتمعت العناصر
المتصغرة الأجزاء جدا فتفاعلت بقواها فانكسرت صورة
كل من الكيفيات الأربع حدثت كيفية متوسطة متشابهة في
الكل تسمى المزاج فإن كان من قوى متساوية المقادير فمعتدل وإلا
فخارج بكيفية أو كيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية
وقد يقال المعتدل لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذي ينبغي له من
الكميات والكيفيات نوعا أو صنفا أو شخصا أو عضوا بحسب
الخارج أو الداخل وأعدل البقاع خط الاستواء ومن العلويات سكان

الاقليم

الإقليم الرابع عند الأكثرين والممتزج إن تحقق فيه مبدأ التغذية
والتنمية فنامٍ مع مبدأ الحس والحركة فهو الحيوان وإلا فهو النبات
وإلا فالمعدني وهو إما ذائب مع الانطراق كالأجساد السبعة
أو بدونه والاشتعال كالكبريت أو بدونهما كالزاج وإما غير ذائب لفرط
الرطوبة كالزيبق أو اليبوسة كالياقوت ويشارك النبات الحيوان
في الاحتياج إلى قوى طبيعية منها الغاذية التي تحيل الغذاء إلى
مشاكلة المغتذي وتخدمها الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
وأول مراتب الهضم في المعدة ابتداء من الفم ثم في الكبد ثم في
العروق ثم في الأعضاء ومنها النامية التي تدخل الغذاء في أجزاء
الجسم فتزيد في أقطاره بنسبة طبيعية ومنها المولدة التي تدخل الغذاء
بما يصلح مبدأ لشخص آخر من نوع المغتذي وتفصله إلى أجزاء مختلفة

وتقيدها الهيئات اللائقة وقد تستند هذه الاخرى الى مقوية
ثم اضطربوا في ان تعدد هذه القوى بالذات او بالجهات وفي
الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى ان يتم الشخص ماذا
وتحيروا في كيفية صدور الافعال المتقنة والصور والاشكال
الغريبة التي تشاهد في انواع النبات والحيوان عن القوى الطبيعية
والتجاؤا اخرا الى الخالق القدير ويختص الحيوان بقوى نفسانية
مدركة ومحركة فالمدركة الحواس الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس
سارية في البدن بها يدرك الحرارة والبرودة ونحوهما والذوق
قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان بها يدرك الطعوم
والشم قوة في زائدتي مقدم الدماغ بها يدرك الروائح بتوصل الهواء
لا بانفصال الاجزاء والسمع قوة في عصب باطن الصماخ يدرك

بها

بها الاصوات والبصر قوة في ملتقى العصبتين المجوفتين المفضي
تين الى العينين يدرك بها الالوان والاضواء بالانطباع او
خروج الشعاع ولكل امارات فللاول ان نور العين مرئي
وانطباع الشبح في القابل المقابل ضروري وان سائر الحواس
بانفعالها المحسوس وان صورة الشمس قد تبقى زمانا في عين من
اطال النظر اليها ثم اعرض وللثاني ان الرؤية تتفاوت بتفاوت
الشعاع وانه يشاهد في الظلمة انفصال النور من العين وعند
تغميض العين على السراج خطوط شعاعية وعندنا الرؤية محض
خلق الله تعالى وما قيل انه مشروط بعد سلامة الحاسة والقصد بحضور
المبصر كونه كثيفا مضيئا مقابلا او في حكمه بلا حجاب ولا افراط قرب
او بعد او صغر او سبب غلط ممنوع وكذا دعوى لزومها عند

تلك الشرائط ومن الباطنة الحس المشترك القوة التي تجتمع فيها صور

المحسوسات بالتأدي اليها من الطرق بدليل الحكم بالبعض على البعض

ومشاهدة النائم والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القطرة النازلة

النازلة خطا والشعلة الجوالة دائرة والخيال التي تحفظ صور المحسوسات

بدليل انها تودع الحس المشترك لا بالكلية كما في النسيان بل هي [illegible]

الاستحضار بادنى التفات والوهم التي بها ادراك المعاني الجزئية

والحافظة لاحكام الوهم والمتصرفة في الصور والمعاني تسمى باعتبار

استعمال العقل اياها مفكرة والوهم متخيلة ومحل الحس المشترك مقدم

~~البطن الاخير~~ والحافظة اخره بدليل الاختلال باختلال المحال

والمحركة منها شوقية تبعث على جلب المنافع او دفع المضار وتسمى الاولى

شهوية والثانية غضبية ومنها فاعلة تمدد الاعصاب والعضلات

مبدئها

الدماغ البطن الاول من الدماغ وللخيال مؤخره وللمتخيلة البطن الاوسط وللوهم مقدم البطن الاخير

مقالة في المجردات

مبدئها كما في القبض والاختلاف حرجها كما في البسط باب المجردات

فصل في النفس وهي مجموعها الافلاكية وانسانية وقد تطلق على مبدأ

آثار النبات والحيوان وتسمى نباتية او حيوانية والمعتمد من آراء المتكلمين

ان النفس الانسانية جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل او الا

جزاء الاصلية الباقية التي لا تقوم الحيوة بانتفائها ومن آراء الفلاسفة

وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد يتصرف في البدن لنا وجوه الاول انا

نحكم على الجزئي ومدرك الجزئي انما هو الجسم لا الثاني ان المشار اليه

بانا وهو معنى النفس متصف باوصاف الجسم الثالث ان نسبة المجرد

الى الابدان على السواء فيجوز ان ينتقل فلا نقطع بان زيدا الآن هو

الذي كان الرابع ظواهر النصوص اجيب بوجوه الاول انها بتعقلها تحكم

محلا لما ليس بمادي ولا ذي وضع ومقدار ولا قابل للانقسام الثاني انها

تدرك ذاتها وآلاتها وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال وضعف
الاعضاء ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك الثالث ان القوة العاقلة
لو كانت في جسم فان كانت تعقله بحضور صورته لم ينقطع والا لم يحصل لامتناع
تعدد الصور لشيء واحد ثم ان النفوس متماثلة لوحدة حدها وقيل
متخالفة لاختلاف لوازمها واتفقوا على ابديتها وقد يتمسك بذلك
الى قدمها وكذا باستغنائها عن المحل وقد يستدل على حدوثها بانه يلزم
تعطلها قبل البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها تشتغل بشاغل وبانها
لو اتحدت امتنع تعددها وان تعددت فتمايزها بالماهية ولوازمها
ينافي التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها مثلا يستلزم الدور وبا
لعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن بدن يستلزم التناسخ وقدم الجسم
مع البدن على التساوي قطعا ولو تعلقت بعد ذلك البدن ببدن آخر لتذكرت

لتذكرت بعض احوالها ولاجتمعت نفسان لان تمام المزاج يقتضي
حدوث النفس لعموم الفيض وغاية متمسك التناسخية انه لا تعطل
في الوجود فان تعلق النفوس الاشكال وما ثبت بالشرع من المسخ
والخسف ليس من التناسخ وما نقل ان النفوس الكاملة تتصل بعالم
العقول والمتوسطة تتعلق باجرام سماوية او اشباح مثالية والنا
قصة بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من الاخلاق
وتمكنت فيها من الهيئات متدرجة في ذلك الى ان تتخلص من الظلمات
مجرد حكاية ثم الثابت بالشرع بقاؤها واتفقت الحكماء بناء على استنادها
الى القديم استقلالا او بشرط حادث في الحدوث دون البقاء وعلى
فصل ان قوة الفناء بمعنى امكانه الاستعدادي تفتقر الى محل
مدرك الجزئيات عندنا هو النفس لانها الحاكمة بها وعليها وكليا

ولها السمع والابصار وعند الفلاسفة الحواس للقطع بان الابصار
للباصرة وآفتها آفته وبان ما يمتنع ارتسامه في المجرد لكنها آلة تحصيل والحكم
بانها لا تدرك الجزئيات بالذات بل بالآلات يرفع النزاع الا انه ينبغي
ان لا يمتنع ادراك الجزئيات عند فقد الآلات والشريعة بخلافه فصل
قوة النفس باعتبار تأثرها عن المبدأ للاستكمال تسمى عقلا نظريا ومراتبه
اربع العقل الهيولاني الذي شانه الاستعداد المحض والعقل بالملكة
الذي هو استعداد النظريات بحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي هو
التمكن في استحضار النظريات من غير تجشم كسب جديد والعقل المستفاد
الذي هو حصول النظريات عند المشاهدة وباعتبار تأثيرها في البدن
للتكميل تسمى عقلا عمليا وهي قوة التصرف والاستنباط لانتظام امر المعاش
والمعاد ويتفرع على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما

هي بقدر الطاقة البشرية وعلى الثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام بالامور
على ما ينبغي كذلك ومن ههنا يقال ان الحكمة اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال
العملية لمعرفة ما يتعلق بالعمل باعتبار انها ان تعلقت باصلاح الشخص فتهذيب
الاخلاق او اهل المنزل فتدبير المنزل او المدينة فسياسة المدينة
واصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهي العفة و
الغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها العدالة
ولكل طرفا افراط وتفريط هما رذيلتان فللعفة الخمود والفجور وللشجاعة
التهور والجبن وللحكمة الجربزة والغباوة فصل في العقل
احتجوا على وجوده بان اول المخلوقات لا يكون جسما للتركيب ولا هيولى
او صورة او عرضا للافتقار الى غير فاعله ولا نفسا لانها لا تستقل بالتأثير
فيما بعدها وبان علة اول الاجسام لا بد ان تشتمل على كثرة لئلا يتعدد

انه الواحد وانه بسيط في ذاته وتعاليه عن الجسمية لئلا يفضي الى التقدم

الشيء على نفسه وانه دوام حركات الافلاك وليس الا لنيل شبه دائم

غير مستفيض بعقول كامل بالفعل لاستحالة كمالاته والا لزم الانقطاع

او طلب المحال وليس هو الواجب والا لما اختلف الحركات فتعين العقل

والعقول وزعموا انها لا يكون اقل من عشرة والعاشر هو المدبر لعالم

العناصر وانها ازلية منحصرة انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها عاقلة

لذواتها ولسائر المجردات وجميع الكليات وانها مبادي للنفوس والا

جسام وان الصادر عن الاول باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوبه

بالغير نفس فلكية وباعتبار امكانه جسم وزعموا ايضا ان الملائكة هم العقول

المجردة والنفوس الفلكية والجن ارواح مجردة لها تصرف في العنصريات

والشيطان هي القوة المتخيلة وان لكل فلك روحا كليا ينشعب

ارواح

ارواح كثيرة والمدبر لامر العرش يسمى بالنفس الكلية ولكل

انواع الكائنات روح يدبر امره يسمى بالطباع التام وعندنا

الملائكة اجسام لطيفة يتشكل باشكال مختلفة شانهم الخير والطاعة

والعلم والقدرة على الاعمال الشاقة والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصي

والشياطين كذلك الا ان شانهم الشر والاغواء ولا يمتنع ظهور الكل

على بعض الابصار في بعض وهاهنا كل كلام في كل باب اعرضنا عنه

مخافة الاطناب والله الهادي لطريق الصواب **الباب الخامس**

في الالهيات وفيه فصول **الفصل الاول** في انه لا بد للممكنات

من واجب والمحدثات من محدث قطعا للدور والتسلسل وقد شاع في الكتاب

الالهية الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانفس وبامكانها وصفاتها

لامكانها وحدوثها لانه الطف في نظر الكل النافع للجمهور والاستكثار

ومنهم من يقول يكفي البقين والحس بل التأمل الى ان الصانع لمثل هذا الاتقان الاعلى مطلقاً موصوفاً بصفات الكمال منزهاً عن الزوال ثم الحق ان ذات الواجب تخالف سائر الذوات لئلا يلزم وجوب الممكن او امكان الواجب ان كونه امراً زائداً غني عن البيان

الفصل الثاني

في التنزيهات الواجب لذاته لا جزء له والا لامكن ولا تعدد لافراده لان ما به الامتياز اما نفس الماهية الواجب او جزؤها او لازمها فلا تعدد او منفصل فلا وجوب ولان وقوع ما قصده الواجبان اما بهما معاً فلا استقلال او بكل منهما فتوارد العلتين على المعلول الواحد او باحدهما فترجيح بلا مرجح ولان احدهما ان لم يتمكن من نقض ما قصده الآخر عجز وان تمكن فان وقعا معاً لزم اجتماع الضدين والا لزم عجزهما او عجز احدهما وهو انتفاء مثل الحركة والسكون ولزوم الترجيح بلا مرجح ولانهما ان

اتفقا

اتفقا على كل مقدور فالتوارد والا فالتمانع والنصوص القطعية كثيرة وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة الى دليل التمانع والمشركون هم الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس باهرمن ويزدان والمثبتون للولد وعبدة الاصنام والكواكب لاستلزام استحقاق المعبودية الوجوب واما القائلون بقدم الصفات او خلق الحيوان لافعاله والشيطان للقبائح والعقول للنفوس وبعض الاجسام والافلاك لما في عالم العناصر ففيها الغلو في التوحيد لان المثل ينبغي الذوات القديمة الموجبة لذوات مستقلة خطب هائل والواجب ليس بجسم ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه وامكان الواجب تعالى لان المتحيز يحتاج الى الحيز دون العكس ولا جوهر لامكان ان يراد بالجوهر القائم بنفسه وبالجسم الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا



والقول بانه جسم على صورة انسان او غيره او في جهة العلو مماسا للعرش

او محاذيا له تمسكا بان كل موجود اما جسم او جسماني متحيز او حال فيه فمتصل

بالعالم او منفصل عنه بجهة والنصوص متاولة ولا تجد لما سبق للزوم

الانقلاب او اجتماع الوجوب والامكان ولا تجل لامتناع الاحتياج

والتحيز وحكم الحلول والاتحاد عن النصارى في حق عيسى عليه السلام

وعن بعض الغلاة في حق علي كرم الله وجهه ويمتنع اتصافه بحادث

لانه تغير وللتمنع في الازل فيلزم الانقلاب او يوجب زوال منه فيلزم

عدم الخلو عن الحادث واما الاتصاف بما له تعلق حادث او بما يتجدد

من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع

فصل الثالث

في الصفات الوجودية وهي زائدة على الذات اولا لعقل من العالم الا حى العلم

وهكذا ولو كان علمه ذاته لما افاد حمله ولم يتميز الصفات ولم يفتقر الى الا

الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات وقالت المعتزلة فيه استكمال

بالغير وتعطيل للعلية بالعلم بمواتها واجبة وتكثير للقدماء قلنا الصفة

لا عين ولا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بغير ثبوت صفة

الكمال له والكفر بتعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى قالوا في بقاء

الصفات يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال قلنا المستحيل قيام العرض بالعرض

والمعنى اعم ولو سلم فهي باقية ببقاء الذات او ببقائها عينها قالوا فيما تماثل

علمه وقدرته قدرة الشاهد وعلمه فلا يختلف اثارهما قلنا التماثل

ممنوع منها القدرة لاستناد الحوادث اليه تعالى فانها والاستلزام انتفاء ما

ثبت بالايجاب انتفاء الموجب ولامتناع استناد ضوء الكواكب

والاقطاب اختلاف الاوضاع والاشكال الى غير المختار وقد يتمسك

بالادلة السمعية من الاجماع وغيره وبان القدرة وغيرها صفات

كمال واضدادها سمات نقص وبان انتفاء العالم وانتظامه لا يتصور الا
من قادر وعند المخالف بان تعلق الارادة لا يكون الا بمرجح فيتسلسل
وبانه اما قديم فيبقى الاثر دائما او حادث فيتسلسل الحوادث وبان الاثر اما
يحصل بعد تمام الشرائط وفي لا اختيار وبان الاختيار ان كان لازم
الاستكمال بالغير والا فالعبث وبانه ان امتنع في الازل لزم الانقلاب
او امكن فاستناد الازلي الى المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب او العدم
فيمتنع فلا يكون مقدورا واجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها فلا تسلسل
وبانه يجوز تعلق الارادة في الازل بالايجاد في وقته وبان الوجوب بالا
ختيار عين الاختيار والفعل الازلي في نفسه للغير لا يكون عبثا والحادث
ممكن في الازل لذاته ممتنع لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته
ثم قدرته غير منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان المقتضي

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالله على كل شيء قدير
وخالف بعض المعتزلة في القبائح وفي البعض في مقدور العبد والبعض
في مثله وبالجملة فالكل مستند اليه ابتداء عندنا واعم من ان يكون ابتداء او بواسطة
عند غيرنا وبلا اختيار ابتداء او بواسطة عند الفلاسفة ومنها العلم لا
ستناد العالم مع احكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا او اثباته بالسمع
دون بخلاف مثل القدرة والكلام وعلمه لا ينقطع ولا يقتصر على ما هو
وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم الاثنينية او بالغير للزوم لا تناهي المعلومات
او بغير المتناهي لاستحالة وجوده او بالمعدوم لانه نفي محض وخالف
الفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها ورد بان الجزئي ما لا يتغير وبان
تغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم معه
ثم بعده وهذا عين ما قيل ان علم الباري بان الشيء سيوجد هو نفس

علم بانه وجب وبالجملة فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم كما لا يتكثر بتكثره فالعلم
بمنزلة مرآة ينكشف بها الصور وهذا انما يصح اذا لم يجعل نفس الاضافة
بل صفة ذات اضافة ومنها الارادة وهي صفة بها يتخصص احد طرفي
المقدور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لا يوجب قدم المراد والقول
بانها حادثة قائمة بذاتها ضروري البطلان وبانها العلم بالنظام
الاكمل او كون القادر غير مكره ولا ساه او العلم بفعله والامر بفعل غيره
او الداعية بمعنى العلم بنفع زائد في الفعل نفي لما هو معنى الارادة المعلوم
لكل منصف وقد دل عليه النصوص واستلزام الفعل بالاختيار لا ينافي
الاختيار ومنها الحيوة والسمع والبصر لدلالة النصوص القاطعة واجماع
الانبياء بل جمهور العقلاء على ذلك لان الخلو عنها نقص فثبت ثلاث صفات
قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر وما يقال انها اعتدال المزاج وتأثر

الحاسة ممنوع وكذلك كونهما تجدد العلم بالمسموعات والمبصرات واما الشم
والذوق واللمس فلم يرد بها الشرع ولم يجوزه العقل لكن المذهب انه يدرك
متعلقاتها ومنها الكلام بشهادة الانبياء مع عدم توقفه لدلالة المعجزة على
الكلام لبدوره ولانه ضده في الحي نقص وهو عندنا صفة ازلية منافية
للسكوت والافة يدل عليها بالعبارة والكتابة وجمهور الفرق على ان [illegible]
ن الكلام هو الحرفي دون النفسي ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه
ضروري لكونه مرتب الاجزاء ممتنع البقاء وعند المعتزلة هو حادث
في جسم ما ومعنى تكلم البارئ به هو خلقه فيه ولنا ان معنى المتكلم من قام به الكلام
ولا يختص باللفظي فمعنى المعنى والقول بان النظم قد يكون دفعي الاجزاء كالقائم
بنفس الحافظ وبالطابع وهم وان فرض كتب بارئ منه وتجويز نحو نفيه بعينه
العلم والارادة ويدل عليه بالعبارة والكتابة ويشاع عند اهل اللسان

اطلاق الكلام عليه ولا نزاع في انه يقع بالاشتراك او المجاز المشهور على
النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلام القديم بل لانه اثبات له بوقوعه
في اللوح المحفوظ او بحروفه في الملك ويخص العربي منه باسم القرآن وهو
المتعارف عند العامة وفي علم الاصول واليه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل
المنزل والعربي والمقروء والمسموع والمحفوظ به ونحو ذلك قالوا الاخبار
بالماضي في الازل كذب والامر والنهي سفه وعبث واجيب بانه انما
يصير الكلام احد الاقسام فيما لا يزال ولو ازليا فخاطب بعقول والتحقيق
انه طلب ممن سيوجد والمذهب انه واحد في الازل يتكثر بحسب التعلق اذ لم
يرد السمع بالتعدد واثبت الشيخ الاشعري البقاء صفة لان الباقي بلا
بقاء كالعالم بلا علم ورد بانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام في بقاء
البقاء وبعض الفقهاء التكوين لانه خالق اجماعا وقد صح به نقل بكلام

ازلي فيلزم ان يكون صفة ازلية ويجيء المعنى بقول الكل انه يكون الاشياء
في اوقاتها بخلاف ازلية بيكون ولا يلزم من قدمه قدم المكون كالعلم والقدرة
والحق انه معنى اضافي يعقل من تعلق المؤثر بالاثر وليس معنى سوى تعلق
القدرة والارادة والتسمية في الازل بالخالقية مثل التسمية بانه يسمع
لو علم السموات وما في الارض اي هو بحيث له ذلك فيما لا يزال وما قيل
ان التكوين هو نفس المكون معناه ان المفهوم من اطلاق الخلق هو المخلوق
وان الحاصل في الثانية هو الاثر لا غير واما سائر ما يطلق عليه تعالى
كالقديم والرحيم فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء والنزول
واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات

الفصل الرابع

في احواله والحق انه يصح ان يرى بمعنى حصول الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر
الى القمر عند رؤيته والمشابهة ويحصل ذلك للمؤمنين في الجنة اما الصحة

فلان موسى عليه السلام طلب الرؤية والله سبحانه علقها على الممكن في نفسه وهو
استقرار الجبل والقول بانه انما طلب العلم او الرؤية لاجل القوم او لزيادة
الطمأنينة بسماع الامتناع ظاهر البطلان وقد يستدل بان متعلق الرؤية
المشترك بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود المشترك بينهما وبين الوا
جب لما مر ان الحدوث والامكان امر عدمي مع اشتراك المعدوم فيه
وجواز الرؤية عند تحقق ما يصححها متعلقا ضروري فجواز رؤية كل
موجود حتى الاصوات والطعوم والروائح والعلوم ملتزم وان استبعد
فان قيل الواحد بالنوع قد يعلل بعلل قلنا الكلام في المتعلق اذ الرؤية قد
تتعلق بالشيء من غير ان تدرك جوهريته او عرضيته فضلا عن خصوصيته
واما الوقوع فلقوله تعالى الى ربها ناظرة ولم يعهد استعمال النظر بالى الا في الرؤية
وحمل النظر على الانتظار والى على النعمة تعسف ولقوله تعالى كلا انهم عن ربهم

يومئذ

يومئذ لمحجوبون ولقوله تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة ولقوله عليه
الصلوة والسلام انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ولقوله عليه السلام
فينظرون الى وجه الله والمخالف اقتضاها المقابلة ورد واماها على حصول
الشرائط وكلاهما ممنوع والعمدة قوله تعالى لا تدركه الابصار قلنا ظاهر ان
المعنى على عموم السلب فيرد بعد تسليم كون الادراك هو الرؤية او اعم منها
بانه لا عموم في الاشخاص والاوقات واما قوله تعالى لن تراني ليس للتابيد
ولا عموم للاوقات واما استعظام الله سؤال الرؤية فلتعنتهم في الكفر
وطلبهم الرؤية في الدنيا

خاتمة الجمهور على انه لا نعلم من الله الا الوجود والصفات
والسلوب والاضافات

الفصل الخامس في افعاله تعالى موجد فعل العبد
هو الله تعالى واما للعبد الكسب وهو امر اضافي يجب للعبد لا يوجب وجود
المقدور بل اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين احد الطرفين وترجيحه

وصرف القدرة اليه عند المعتزلة الموجب هو العبد في المطلق الخلق عليه

ولزمهم كون كل حيوان خالقا وقد قال الله تعالى الله خالق كل شيء خلق كل شيء

انا كل شيء خلقناه والله خلقكم وما تعملون هو الله الخالق فعال لما يريد

كلا وعندنا الله كتب في قلوبهم الايمان هو اضحك وابكى وقد تواتر عن النبي

صلى الله عليه وسلم ما شعر بان كل كائن بتقدير الله ومشيئته ولو كان فعل العبد

بقدرته لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما

بتفاصيله ولكان متمكنا من تركه وهو بترجيح الفعل بمرجح لا يكون منه ويجب

عنده الفعل ومع ان معلوم الله وقوعه او عدمه وقد يستدل بانه لو قدر

على فعله لقدر على اعادته وعلى ايجاد المثل وعلى خلق الاجسام ولكان فعل الخلق

الايمان احسن من فعل الباري كخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر عليه

واما المعتزلة فمنهم من ادعى الضرورة لان كل احد يفرق بين حركة سقوطه

وصعوده ويتوقف فعله على دواعيه وقصوده وينقطع بان ما يطلبه

يمنع عنه ويتمناه او يتعجب منه انما هو فعل فاعله والجواب ان ذلك لا يفيد

كونه بخلقه وايجاده بل كونه متعلق قدرته وارادته واتقانها وفق قصده

وداعيته ومنهم من احتج عقلا بانه لولا استقلال العبد في افعاله لبطل المدح

والذم والامر والنهي والثواب والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك

وبان في افعال العبد قبائح لا يجوز ان يخلقه الحكيم كالظلم والشرك وسائر

المعاصي وبانه يوجب اتصاف الباري بما لا ينبغي كالكافر والظالم والآ

كل والقاعد ونحو ذلك ورد بان الكسب بتعلق القدرة والارادة كاف

والا فلا نزاع في الوجوب والامتناع بناء على ان المرجح الموجب هو العلم

الازلي وبان القبيح فعل القبيح لا خلقه الا ترى انه تعالى خلق اصل جميع القبائح

وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل لا من اوجده في محل آخر

وسمعا بالآيات الواردة في اسناد الافعال الى العباد سيما ما ينبئ عن نفي
الايجاد مثل من عمل صالحا فلنفسه وما تفعلوا من خير فتبارك الله احسن
الخالقين وبانه لا مانع من الايمان والطاعة ولا الجاء على الكفر والمعصية مثل
وما منع الناس ان يؤمنوا وما لهم لا يؤمنون كيف تكفرون بالله وفي تعليق افعال
العباد بمشيتهم اعملوا ما شئتم فمن شاء فليؤمن وفي الجواب ان بعضها غير متنازع
والبعض مأول جمعا بين الادلة وان مشية العبد ليس الا عقيب مشية الله وما تشا
ؤن الا ان يشاء الله والحق انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين
اذ المبادي القريبة على الاختيار والبعيدة على الاضطرار فالانسان مضطر
في صورة مختار وافعاله بقضاء الله وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء
او بوسط فيجب الرضاء انما يجب بالقضاء دون المقضي وعند المعتزلة
لا يصح الا بمعنى الاعلام والكتبة بمعنى الالزام في الواجبات خاصة

ثم لا

ثم لا اطلاق في ذم القدرية ويسمون بذلك لفرط اشتغالهم بنفي القدرة وما
قالوا ان المثبت اولى بان ينسب اليه مردود بقوله عليه السلام القدرية مجوس
هذه الامة وبقوله عليه السلام اذا قامت القيامة نادى مناد اين خصماء
الله فيقوم القدرية وبان من يضيف القدرة الى نفسه اولى بالنسبة الى القدر
ممن يضيفها الى ربه والنصوص الشاهدة بان الكل بمشية الله اكثر من ان يحصى
حتى صار بمنزلة المثل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كيف لا وقد ثبت انه
خالق للكل فيريده وعالم بعدم وقوع ما لم يقع فكيف يريده والمعتزلة جزموا
بانه لا يريد القبائح بل اضدادها وانه لم يقع فجعلوا اكثر ما يقع في ملكه خلاف
مراده تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على ما اريد ظلم وان الامر بما
لا يراد والنهي عما يراد سفه وان الارادة تستلزم الامر او الرضا او المحبة والكل
فاسد اما الرد على الذين قالوا لو شاء الله ما اشركنا فلقصدهم الاستهزاء

وجعل ذلك عذرا لهم ولذا جعلوا مكذبين لا كاذبين وحكم بانه لو شاء
لهديكم اجمعين واما قوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها فا
لمراد مكروها بين الناس ومجارى العادات **الفصل السادس**
الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب في حكم الله تعالى بالشرع
لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولانه لو كان لذات الفعل لما تخلف
عنه ولان العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم عقلا يقتضي الاستقلال
وقالت المعتزلة بل هو بالعقل لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروري وكان
العاقل عند التساوي يؤثر الصدق وانقاذ الغريق على الكذب واهلاكه ولانه لو
لم يقبح اظهار المعجزة على يد الكاذب لم يثبت النبوة والجواب عن الاولين المنع
بالمعنى المتنازع فيه التساوي بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من
القطعيات العادية وقد يتمسك بان من عرف تعالى بذاته وصفاته ثم اصر

على الشرك ونسب كل نقص اليه تعالى علم قطعا انه في معرض العقاب قلنا انما علم
تقرير الشرع انهم وبانه لو كان بالشرع لزم افحام الانبياء وقد مر جوابه **الفصل**
السابع لا خلاف في عدم وقوع التكليف بما يمتنع لذاته كجمع النقيضين وفي وقوع
التكليف بما يمتنع لسابق علم او اخبار بانه لا يقع وانما الخلاف فيما امكن ولم
يتعلق بقدرة العبد اصلا كخلق الجسم عادة كالصعود الى السماء فعندنا
يجوز التكليف لعدم القبح العقلي ولانه وقع لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وعند المعتزلة لا يجوز لكونه سفها ومنا من ذهب الى ان تكليف ابي لهب
بتصديقه في جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله ومن جملته انه لا يصدقه
اصلا تكليف بجمع النقيضين واجيب بانه انما كلف بتحصيل الايمان وهو امر
ممكن في نفسه ممتنع لسابق العلم والاخبار **الفصل الثامن** تعليل بعض
افعاله تعالى بالاغراض ثابت بالنص والاجماع وعليه بني القياس فلا قرب

حل الخلاف مما لزوم ذلك او عمومه كما يشهد به استدلال الاشاعرة بانه لا يبعث الا

منتهيا الى ما لا يكون لغرض قطعا للتسلسل وبانه لا يعقل في تخليد الكفار نفع ولا

حق وذهبت المعتزلة الى ان الغرض من التكليف التعريض للثواب بدليل

قوله تعالى من يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري ولان الاضرار

بدون الاستحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هي الجهة المحسنة ورد

بان المترتب قد يكون فضلا من الله وبانه المالك فلا ظلم منه اصلا ثم لو سلم لزوم

الغرض فيجوز ان يكون هو الابتلاء او الشكر او حفظ النظام او غير ذلك

مما لا نعلم وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة والعذاب الدائم بشرب

جرعة خمر **الفصل التاسع** قد ورد في الكتاب والسنة نسبة الهداية

والاضلال والطبع والختم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعنى خلق الهداية

والضلال لانه الخالق وحده وعند المعتزلة الهداية الدلالة الموصلة الى البغية

او البيان بنصب الادلة او بمنح الالطاف والاضلال بمنع الالطاف للعلم

بانها لا تجدي او في الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق والعصمة فعندنا

خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية وقيل العصمة ان لا يخلق

الذنب وقيل خاصية تمنع صدور الذنب وعند المعتزلة اللطف ما يختار

المكلف عنده الطاعة ويقرب منها مع تمكنه ويسمى المحصل والمقرب والتوفيق

اللطف المحصل للواجب والعصمة اللطف المحصل لترك القبيح والخذلان

منع اللطف والاجل الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حيوة الحيوان فيه وهو

واحد فالمقتول ميت باجله الآن موته بما خلقه الله عقيب فعل العبد بطريق

جري العادة ووجوب الجزاء على القاتل لما اكتسبه من الفعل وارتكبه من المنهي عنه

زيادة العمر في البر كثرة الخير للنصوص القاطعة على انه لا تقدم ولا تأخر

في الاجل **الفصل العاشر** الرزق ما ساقه الله الى الحيوان فانتفع به

فكل يستوفي رزقه ولا يأكل احد رزق غيره وقيل ما ينتفع به وقيل يختص بالمأكول
وعند المعتزلة بأنه لا يمكن لاحد منعه فيخرج الحرام فلا يكون من لم يأكل الا الحرام
مرزوقا وقد دلت النصوص على ان الله تعالى ضامن الارزاق وخالق الشبع تقدير
ما يباع به الشيء ويكون غلاء ورخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله وحده

الفصل الحادي عشر المعتزلة اوجبوا على الله تعالى امورا وجعلوها في معنى الو
جوب فمنها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب او تحصيل للمعصية ولانه
الواجب لايمان الآمر قلنا فيجب ان لا يبقى كافر ولا فاسق ولا يخلو عصر عن الانبياء
والاولياء ومنها العوض وهو النفع الخالي عن التعظيم في مقابلة الالم ونحوه
لان تركه ظلم واستيفاؤه وجوب كونه في الآخرة وفي حبوطه بالذنوب وفي ان
اعواض الكفار والفساق وغير العاقل كالصبيان والبهائم والمجانين يكون في
الدنيا او في الآخرة وفي ان البهائم هل تدخل الجنة وهل يخلق فيها العلم ومنها
الاصلح

الاصلح للعباد في الدين وقيل وفي الدنيا ايضا ولا خلاف في الاقدار والتمكين
لان تركه بخل وسفه قلنا فيلزم ان لا يخلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والا
خرة وان لا يميت المحسن ولا يبقي المسيء سيما ابليس وذريته وان لا يحسن الدعاء
لدفع البلاء الى غير ذلك من المفاسد

الفصل الثاني عشر تغاير الاسم والمسمى
والتسمية ضروري وما قيل ان الاسم نفس المسمى والتسمية غيرهما اريد بالاسم
المدلول وليس النزاع في اسم فتمسك الفريقين بمثل سبح اسم ربك الاعلى ولله
الاسماء الحسنى ليس على المتنازع وبين الحكماء ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى
كما في زيد كاتب او نفس اللفظ كما في زيد مكتوب واذا اتصف الباري بمعنى
ولم يرد به اذن ولا منع ولا بما يرادفه وكان مشعرا بالجلال فهل يجوز اطلاقه عليه
منعه الجمهور فلم يجوزوا مثل العارف والعاقل لتوهم الاخلال ولا مثل الحادث والدائم
لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة اسماء الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسلوب

والاضافات وفي اسماء ما يكون باعتبار الجزء والحق ثبوت ما هو باعتبار
نفس الذات وهو لفظ الله وان كان من الاله اسما للمعبود ولا تنحصر اسماؤه
في التسعة والتسعين والحديث بعد تسليم دلالة اسم العدد على نفي الزيادة
محمول على ان من احصاها دخل الجنة في سمو الوصف

الباب السادس

في السمعيات وفيه فصول

الفصل الاول

في النبوة النبي انسان بعثه الله تعالى للتبليغ
ما اوحي اليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب فاخص والبعثة
لطف من الله تعالى وفضل يتضمن مصالح كمعاضدة العقل ومعاونته ورفع
الاحتمال وبيان المبهم وتعليم المبعوث بنصب الادلة او العلم الضروري ومنافع
التكليف اكثر من مضاره وان خفيت تفاصيل البعض عن بعض كهيئات
الصلوة والحج ونحوهما وطريق ثبوتها المعجزة وهي امر خارق للعادة مقرون
بالتحدي مع عدم المعارضة وقيل امر قصد به اظهار صدق من ادعى النبوة

على وفق الدعوى ووجه دلالتها انها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول
الدليل على اني رسول الله هذا الملك ان يقوم على سريره ثلثا ففعل فانه
يحصل به العلم الضروري والايراد فيه احتمال ان يكون ذلك لخاصية نبات
اطلع منه على خاصية او وضع فلكي او يكون من ملك او جن او ابتداء
عادة او تعذر المعارضة لظهور المانع او سوق الغرض للتصديق
بل اجابة لدعوة او معجزة لنبي آخر الى غير ذلك فان الاحتمالات العقلية لا
تنافي العلوم القطعية العادية على ان الكلام فيما ثبت العجز عن معارضته
قطعا مع فرط الاهتمام وانه لا موثر فيه سوى الله تعالى وان حصول التصديق
لا يتوقف على كونه غرضا ولا على كون الباعث صادقا في البدء بناء على انه يمتنع
على ان اظهار المعجزة على يد الكاذب قطعي الانتفاء وان جوزه البعض

الفصل الثاني

محمد رسول الله لانه ادعى الرسالة واظهر المعجزة وكل من كان كذلك فهو نبي

لانه اتى بالقران المعجز بفصاحته بلغاء العرب مع كثرتهم وشدة شكيمتهم بالعصبية
بعصبيته ولم يطعنوا فيه مع حذاقتهم وعدواتهم بل نسبوه لكمال حسنه
الى السحر فالمطاعن مدفوعة اجمالا والتفصيل في المقاصد وتعجيزهم كان
من فصاحته لان عدم تاتي المعارضة مع سهولتها فبطل القول بالصرفة
على ان نقصان البلاغة ادخل في الصرفة ولانه اخبر عن المغيبات كقصص الا
نبياء وغيرهم وكقوله تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة الم غلبت الروم سيهزم
الجمع لتدخلن المسجد الحرام وكما قال لعلي رضي الله عنه تقاتل بعدي النا
كثين والقاسطين والمارقين ولعمار ستقتلك الفئة الباغية الى
غير ذلك ولانه ظهرت منه امور خارجة عن العادة كولادته مختونا مسرورا
مع خاتم النبوة بين اكتافه وكونه غاية في صفات الكمال واستجابة الدعوة
وكخرور الاوثان وسقوط شرف قصور الاكاسرة ليلة ميلاده

واظلال

لو لم يكن فيه آيات مبينة لكان منظره ينبئك بالخبر
من كلام ابن رواحة رحمه الله

واظلال السحاب عليه وانشقاق القمر وانقلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين
الجذع وشكاية الناقة وتسبيح الحصى وغير ذلك مما تشهد به نصوص
التورية والانجيل والزبور من الاقناعات لاهل الانصاف بما اجتمع
فيه من الكمالات وما اشتمل عليه شريعته في كل باب وظهور دينها
على سائر الاديان مع قلة الاعوان وغاية تثبت المنكرين الطعن في النسخ
مظ وقد بيناه في موضعه ولدينا موسى خاصة عند كافة علماء ابناء
وهو اذا ادعى عبارة عن طول الزمان ثم النص والاجماع على انه مبعوث
الى الناس كافة بل الى الثقلين وانه لا نبي بعده ولا نسخ لشريعته وانه
افضل الانبياء وامته خير الامم واختلفوا في الافضل بعده فقيل آدم
وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى ودل الكتاب على معراجه الى المسجد الا
قصى واجماع القرن الثاني على انه في اليقظة وبالجسد والخبر المستفيض على

كونه الى السماء والجسد الواحد الى الجنة او العرش او طرف العالم **الفصل الثالث**

من شرائط النبوة الذكورة وكمال العقل وقوة الرأي والسلامة عما ينفر عنه
الطباع السليمة او يخل بالمروة او بحكمة البعثة ثم المختار ان الانبياء
معصومون عما ينافي مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وعن
تعمد الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة
وتعمد غير المنفرة ايضا وعن سهو الكبيرة ايضا وذلك لئلا يلزم ما هو منفر
قطع الحجة اتباعهم ورد شهادتهم ووجوب زجرهم واستحقاقهم
العذاب والذم وعدم نيلهم عهد النبوة ونحو ذلك وما نقل من ذنبهم
وتوبتهم فمحمول على فعل السهو او ترك الاولى او ما قبل البعثة والاولى
ان لا يحصر عددهم وما روي في الحديث ان عدد الانبياء مائة الف واربعة
وعشرون الفا وعدد الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر اخذا بقوله تعالى منهم

من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص الجمهور على عصمة الملائكة
لقوله تعالى وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون
وقوله يسبحون الليل والنهار لا يفترون وما احتج به المخالف بقصة ابليس
كونه من الملائكة وتعييبهم في آدم واستبعادهم جعله خليفة ورد بان
ابليس كان من الجن وعده من الملائكة تغليب وبان قصدهم التعجب والاستفسار
عن حكمة استخلاف من لا يليق الخلافة مع وجود الاليق واما تعذيب هاروت
وماروت فمعاتبة ولم يكن منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتأثيره بل تعليم
مع بيان تحذير وذلك ابتلاء ثم جمهور اصحابنا والشيعة على ان الانبياء افضل
من الملائكة وبالغ بعضهم حتى فضل خواص البشر على خواص الملك وعوامهم
على عوامهم اما عقلا فلان اكتساب الكمال والمواظبة على الطاعة مع الشواغل
ادخل في استحقاق الثواب واما سمعا فلقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا

وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين وصح جعلهم الملائكة ولانه امرهم بالسجود
لادم تعظيما وتكرمة لو امر ادم بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار فضله
احتج المخالف بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل مقدسة عن الا
فعال الجبية مطلعة على اسرار الغيب سابقة الى انواع الخير منزهة عن
الشرور والقبائح علومهم واعمالهم ادوم واقوم وعن الاختلال والاشكال
اسلم وبقوله تعالى لا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعلم الغيب ولا اقول
لكم اني ملك وبقوله تعالى قال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا
ملكين وبقوله تعالى علمه شديد القوى والمعلم افضل وبقوله لن يستنكف
المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون والاول معارض بما مر وتاويل
البواقي في كتب التفاسير واما اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء فيجوز
ان يكون لتقدمهم في الوجود او في الايمان بهم لخفاء امرهم وهي خوارق

العادات

العادات كرامات الاولياء وتفارق المعجزة بالخلو عن دعوى النبوة
فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات النبوة
بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم تلك المرتبة
ببركة الاقتداء بهم وتفارق السحر بانها لا يجري فيها التعلم والتعليم
ولا يتاتى المعارضة ولا تحتاج الى النفس الشريرة ولا تكون بمباشرة اعمال مخصوصة
وكلاهما واقعان لقصة مريم وآصف واصحاب الكهف وما تواتر في كتب الصلحاء
ولقوله تعالى يعلمون الناس السحر الآيات ولما ثبت من انه سحر النبي وعائشة
وابن عمر رض ابو عمرو رض ولا دلالة لقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم على انه لا حقيقة
له والاصابة بالعين قد جرت مجرى المشاهدات وفيها نزلت وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم الآية وفي جواز الاستعانة بالرقى
والعوذ والتمائم خلاف والولي لا يبلغ درجة النبي ولا يسقط عنه التكليف

ولا يكون الولاية افضل من النبوة وان كانت ولاية النبي افضل لما فيها من معنى

القرب والاختصاص وقيل بل نبوته لما فيها من الوساطة بين الحق والخلق

والقيام بمصالح الدارين مع شرف مشاهدة الملك

الفصل الرابع

في المعاد يجوز اعادة المعدوم لان الامكان الذاتي لازم ولا يجب الاوقات

على ان الوجود الاول ربما افاد المادة الباقية زيادة استعداد الوجود في ذلك

واحتج المنكرون بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه لا فرق بين

المبتدأ والمعاد لاعادة الوقت ايضا وايضا يتخلل العدم بين الشيء ونفسه

واجيب بان الاشارة العقلية كافية وبان الفرق ان المبتدأ واقع اولا

والمعاد واقع ثانيا وانه كالحاصل في زمان واحد وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم

وقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع الائمة ثبوت المعاد الجسماني فحمل الا

يات والاحاديث في باب المعاد على التمثيل والتفهيم للمعاد الروحاني

سمعيات

اعلم فوز النفس بالسعادة والشقاوة انما تحقق بعد القول بتجرد النفس فالروحاني

ظ وليس بتناسخ لكونه عود الاجزاء الاصلية للبدن الاول وان لم يكن هو الاول

بعينه على ما اشير اليه في قوله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها

وقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم وكون

اهل الجنة جردا مردا وكون ضرس الجهنمي مثل احد وجعل الآيات والاحاديث

واحتج المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد عرفت انه لا يتوقف عليها وبانه

لو اكل انسان انسانا فالاجزاء المأكولة ان اعيدت في بدن الآكل فلا يكون

المأكول بعينه معادا على انه يلزم في اكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية

او تعذيب المطيعة ورد بان المعاد هو الاجزاء الاصلية الحاصلة اول

منها ابتداء الخلق ولعل الله يحفظها ان تصير جزءا اصليا لبدن آخر واما

الغرض فمع تقدير لزومه يجوز ان يكون ايصال الجزاء الى المستحق ثم

النصوص منها ما هو لاثبات نفس الاعادة وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده
فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة ومنها ما هو لازالة استبعاد
احياء الرميم من يحيي العظام وهي رميم ائذا متنا وكنا ترابا واضللنا
في ان الحشر ايجاد بعد الفناء او جمع ما يشعر به قوله تعالى هو الاول والاخر كل
شيء هالك الا وجهه كل من عليها فان كما بدأنا اول خلق نعيده والبدء
من العدم فكذا العود او جمع بعد التفرق كما يشعر به ارني كيف تحيي الموتى
انى يحيي هذه الله بعد موتها وكذلك النشور وكذلك تخرجون الى غير ذلك ثم
الجنة والنار مخلوقتان الان لقصة آدم وحواء ونحو ظواهر مثل اعدت
ازلفت وبرزت قيل يمتنع خلقهما في افلاك هذا العالم لامتناع الخرق
وفي عناصره لانها لا تسع عرضها السماوات وفي عالم آخر لانه لا احتياج الى تحدد
الجهات بكرات فيلزم خلاء بين العالمين ولا اشتماله على عناصر لها

احياز طبيعية يلزم ان يكون لعنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم
الميل اليه وعنه ورد بمنع المقدمات الفلسفية مع انه لا يمتنع كون
العالمين في محيط بهما او كون العناصر مختلفة الطبائع او تحيز بعضها في احد
العالمين غير طبيعي قيل فيلزم هلاكهما لقوله تعالى كل شيء هالك الا
وجهه قلنا لو سلم اشتمال الهلاك الفناء ففناء لحظة لا ينافي الدوام
عرفا ثم الاكثرون على ان الجنة فوق السماوات السبع وتحت العرش لقوله
تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى والنار تحت الارضين
والحق التوقف

الفصل الخامس

سؤال القبر وعذابه حق بالا
يات والاحاديث المتواترة المعنى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
اغرقوا فادخلوا نارا ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله القبر روضة من
رياض الجنة او حفرة من حفر النيران اذا وضع الميت في قبره يدخل

عليه ملكان الحديث وليس ببعيد ان يتبع القادر المختار اللحى بحيث
يعلم الحلق سرينه وان يبقى من الاجزاء الاصلية لمن احرق وذرى رماده
قدر ما يقوم به الحيوة وان لا يرى الناظر ما يجري على الميت فقوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم
ثم يحييكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين لا ينافي موتة القبر لجواز
ان لا يحتسب بالعقبة موتا او يذكر الموتة الاولى تبعا وان يسكت عن
بعض الاحياء لخفاء امره او لكونه معاينا او بالجملة فالذي يثبت من الدين
هو ان للميت في القبر نوع حيوة وربما يتالم ويتلذذ وهل ذلك باعادة
الروح اليه او بالحالة التي يسمونها موتا فيه تردد ثم جميع احوال القيمة
من المحاسبة واهوالها والصراط والميزان والحوض وتفاصيل احوال
الجنة والنار امور ممكنة اخبر بها الصادق فلا استبعاد في ان

يستد

يسهل الله العبور على الصراط وانهم كانهم احد من السيف وادق من الشعر وكذا
وفي ان توزن صحائف الاعمال او تجعل اجساما نورانية او ظلمانية فلا
حاجة الى تاويل الصراط بطريق الجنة وطريق النار او بالادلة الواضحة
او العبادات او الشريعة والميزان بالعدل او الادراك

الفصل السادس

الثواب فضل والعقاب عدل ومعنى وجوبهما انه وعد ووعيد فلا يخلف على
اختلاف في الوعيد ومعنى استحقاقهما ملايمة اضافتهما الى الطاعات والمعاصي
في مجاري العقول والعادات وذلك لانه لا واجب على الله تعالى ولان الطاعة
وان كثرت لا توفي بشكر بعض النعم السوابق ولو استحقا لما سقطا عن عاش
على الكفر ثم آمن او على الايمان ثم كفر وقول المعتزلة ان عدم وجوبهما يفضي
الى التواني في الطاعات والاجتراء على المعاصي وان ايجاب المشاق بلا نفع
يقابلها ظلم وبلا مضرة في تركها يوجب لوجوب كلا يأ في فعله نفعه مردود

بان بمجرد الوعيد كافية للمقصود وان الغرض لا ينحصر فيما ذكر **فصل**
السابع لا خلاف في خلود من ادخل الجنة ولا في خلود الكافر في النار
سوى الكافر حكما عند المعتزلة كاطفال المشركين فهم خدم اهل
الجنة وقيل من علم الله منه الايمان على تقدير البلوغ ففي الجنة او الكفر
والمعصية ففي النار واما من مات على الايمان وترك التوبة عن كبيرة
ارتكبها فعندهم يخلد في النار وعندنا لا بل يعفو عنه او يخرج من النار
بعد حين للنصوص الشاهدة بانهم يخرجون من النار وبانهم يدخلون
الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان ثواب المستحق وعدا وعقلا
لا ينقص الا بالجزء ولان دوام جزاء المعصية المحدودة ليس بعدل
فان دوام عذاب من شرب جرعة خمر بعدما واظب على الطاعات
مائة سنة لو لم يكن ظلما فلا ظلم احتجوا بعمومات الوعيد قلنا يخص

بالكفار او يحمل الخلود على المكث الطويل او يقيد السيئات بعد الاستحلال
او نحو ذلك جمعا بين الادلة وقالوا لو خرج الفاسق لخرج الكافر لتشابههما
قلنا لا نسلم علية التشابه وتناهي الكفر قدرا او صحة القياس في مقابلة
النص في الاعتقاديات والجمهور نصوا على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع
الطاعات لمخالفة السمع والعقل والبعض على ان ايا من الطاعات والمعاصي
اربت اجرا او وزرا لا عددا احبطت الاخرى اما محضا بان يحبط الاقل
ولا يحبط من الاكثر شيئا واما موازنة بان يحبط ويحبط ما يقابله وتمسكوا
بمثل حبطت اعمالهم لا تبطلوا صدقاتكم ان تحبط اعمالكم ولا يخفى المتنازع
وهو بطلان حسنة كاملة بسيئة سابقة او لاحقة وقد عورض بمثل فمن
يعمل مثقال ذرة خيرا يره والزموا بان لا كبيرة ترجح وزرها على اجر معرفة الله
فيجب ان لا يحبط بها جميع الكبائر **فصل الثامن** يجوز العفو عن الكبائر

بدون توبة لان العقاب حقه فله اسقاطه ويدل على الوقوع منه وبعفوه السيئات
ويعفو عن كثير ان الله يغفر الذنوب جميعا وعلى نفيه في الشرك ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الاحاديث ايضا كثيرة و
والتخصيص بالصغائر او بما بعد التوبة او بالحمل على تاخير العقوبات المستحقة
مع كونه خلاف الظاهر وصريح الاحاديث لا يصح في البعض وقالت المعتزلة يمتنع
سمعا بالنصوص الواردة في وعيد الفساق فان الخلف والكذب نقص لا
يجوز على الله تعالى وعقلا بانه اغراء على القبيح ورد بانهم داخلون في عمومات
الوعد ايضا مع بطلان الخلف فيه اجماعا ومجرد احتمال العقوبة زاجر فكيف مع
الرجحان واذا جاز العفو عن الكبائر مطلقا فالشفاعة اولى كيف وقال الله تعالى
واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخرت
شفاعتي لاهل الكبائر من امتي فقيل لا تقبل منها شفاعة وما تنفعهم شفاعة الشافعين

بعد

بعد تسليم عموم الازمان والاحوال مخصوص بالكفار جمعا بين الادلة ولا خفاء
في ورود الشرع بالشفاعة وحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون
سائل الله تعالى زيادة كرامة النبي شافعا له واما الحمل على الصغيرة او بعد التوبة
فظاهر البطلان ثم الكبيرة هي التي تشعر بقلة الاكتراث وقيل التي خصت بالوعيد
وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى ما دونها كبيرة والى ما فوقها صغيرة وقيل
هي الشرك والقتل والقذف والزنا والفرار من الزحف والسحر واكل مال
اليتيم والعقوق والالحاد في الحرم وترك الفرائض وقد يزاد الربا والسرقة
وشرب الخمر **الفصل التاسع** في التوبة وهي الندم عن المعصية لكونها معصية
وقيل مع العزم على الترك وقالت المعتزلة اعتقاد انه اساء وانه لو امكنه
رد المعصية لردها وهي واجبة سمعا لقوله تعالى توبوا الى الله وقالوا عقلا
لما فيها من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى ان اثم

الى غير الشرك بلا حجة ثم سقوطها العقوبة عندنا بمحض الكرم وعندهم
بنفس التوبة او بكثرة ثوابها ولا يلزم تجديدها كلما ذكر الذنب ويصح التوبة
عن بعض الذنوب خاصة ويكفي الاجمال وان علم تفاصيل الذنوب وقد يتوقف
تحققها على واجب آخر كرد المغصوب وقد يلزم ذلك معها كالحد كشرب وقضاء
الصلوة وارشاد من اضله والاعتذار الى من اذاه ويجب الامر بالواجب والنهي
عن الحرام ويندب الامر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه المعروف
والمنكر وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة ولا يختص بالولاة الا ما يفضي الى
القتال ولا بالمجتهد الا فيما يفتقر اليه ولا بمن لا يرتكب مثله وهو فرض كفاية
فيسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله تعالى عليكم انفسكم على نفي الوجوب ولا
اكراه في الدين منسوخ العاشر الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق
النبي فيما علم مجيئه به بالضرورة والاكثرون على انه لا يجب الاقرار وكثير

من السلف على انه التصديق والاقرار والعمل لكن لا يخرج بترك العمل الا
بما خلافا للمعتزلة ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج فالفاسق عندنا مؤمن
وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر وهذا معنى المنزلة بين المنزلتين وعند
الخوارج كافر فان قيل كيف لا ينتفي الكل بانتفاء الجزء قلنا المراد انه يطلق
على اساس النجاة وعلى الكامل المنجي بلا خلاف والدليل على انه عمل القلب قوله تعالى
اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم ولما
يدخل الايمان في قلوبكم وقوله اللهم ثبت قلبي على دينك وقال يدخل اهل الجنة الجنة
واهل النار النار ثم يقول الله عز وجل اخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال
ذرة من حبة خردل من الايمان والاكتفاء بالكلمتين انما كان في حكم الدنيا من
عصمة الدم والمال وحقيقة التصديق الاذعان والقبول المعبر عنه في
الفارسية بكرويدن وراست كوى داشتن ويقابله الانكار والتكذيب

لا بجرد العلم والمعرفة الحاصل لبعض الكفار يعرفونه كما يعرفون ابناءهم يكتمون
الحق وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ويقابله النكرة والجهالة وقد نص في عبارة
السلف بكون التصديق العلم والمراد العلم النفسي ولم يطرء على الايمان
والتصديق نقل ولهذا كانوا يمتثلون من غير توقف في استفسار انما
هو متعلقه بأمور مخصوصة وكذا صح في جواب جبرئيل عن الايمان
ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه الحديث فان قيل الايمان مأمور به فيلزم ان
يكون فعلا اختياريا وان التصديق المقابل للتكذيب المفسر بكرويدن
كيفية من اقسام العلم قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون مقولة
ان ينفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه بالاختيار واي كان نفسه
كيفية كالعلم والنظر وغيرهما كالقيام والسخن والتبرد والصوم والصلوة
فغاية الامر انه يشترط في التصديق حاصلا بالاختيار بمباشرة الاسباب

واما انه معنى غير ما جعله المنطقي مقابلا للتصور فغير بكرويدن فلا وعلى ما ذكر
فاليقين الحاصل الاذعان كما للسوفسطائي لا يكون نفس يقابل التصور او واسطة
واليقين المقارن للاذعان بلا كسب واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم
ان يكون تصديق الملائكة بما القي اليهم والانبياء بما اوحي اليهم والصديقين
بما سمعوا من النبي او وقع التصديق في قلوبهم عند مشاهدة المعجزة بلا كسب بالا
ختيار او يكونوا بعد ذلك يكتفون بتحصيل ذلك بالاختيار وربما ينافي
في حصول اليقين بدون الاذعان وكون بعض الكفار مستيقنين بحقية ما جاء
به النبي غير مصدقين وفي ان كفرهم مبني على عدم التصديق لا على عدم الاعتقاد
به بناء على ظهور امارات الانكار منهم من الاباء عن الاقرار ومن قبول الاحكام
ونحو ذلك كمن صدق وسجد للصنم واذ قد ثبت ان الايمان اسم للتصديق ولا نظر
وان المؤمن قد يوصف بعنى مثل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام يا ايها

الذين امنوا لا تفسدوا وان العمل قد يعطف عليه مثل آمنوا وعملوا الصالحات
وقد ينفي عنه مثل وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وان الايمان شرط للعبادة
وان من صدق واقر ومات قبل ان يعمل مؤمن ظهر ان الاعمال غير داخلة في حقيقة
الايمان فما اطبق عليه كثير من السلف من انه اسم للتصديق والاقرار والعمل ارادوا
الايمان الكامل كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بفوته والمعتزلة لا
ينكرون اطلاق الايمان على التصديق بالامور المخصوصة كما في الايات المذكورة لكنهم
يدعون النقل الى الاعمال والدين عند الله هو الاسلام والاسلام هو الايمان لما سيأتي
ولقوله انما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وما كان الله ليضيع ايمانكم قلنا
يجوز ان يكون ذلك اشارة الى الاخلاص والتصديق او الانقياد ويجوز ان يراد ان الدين
المعتبر دين الاسلام وان يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون
وان يكون الايمان مجازا في الصلوة او يراد التصديق بوجوبها وايا ما كان فلا ينافي الثاني

قوله تعالى وذلك دين القيمة اشارة الى الاعمال

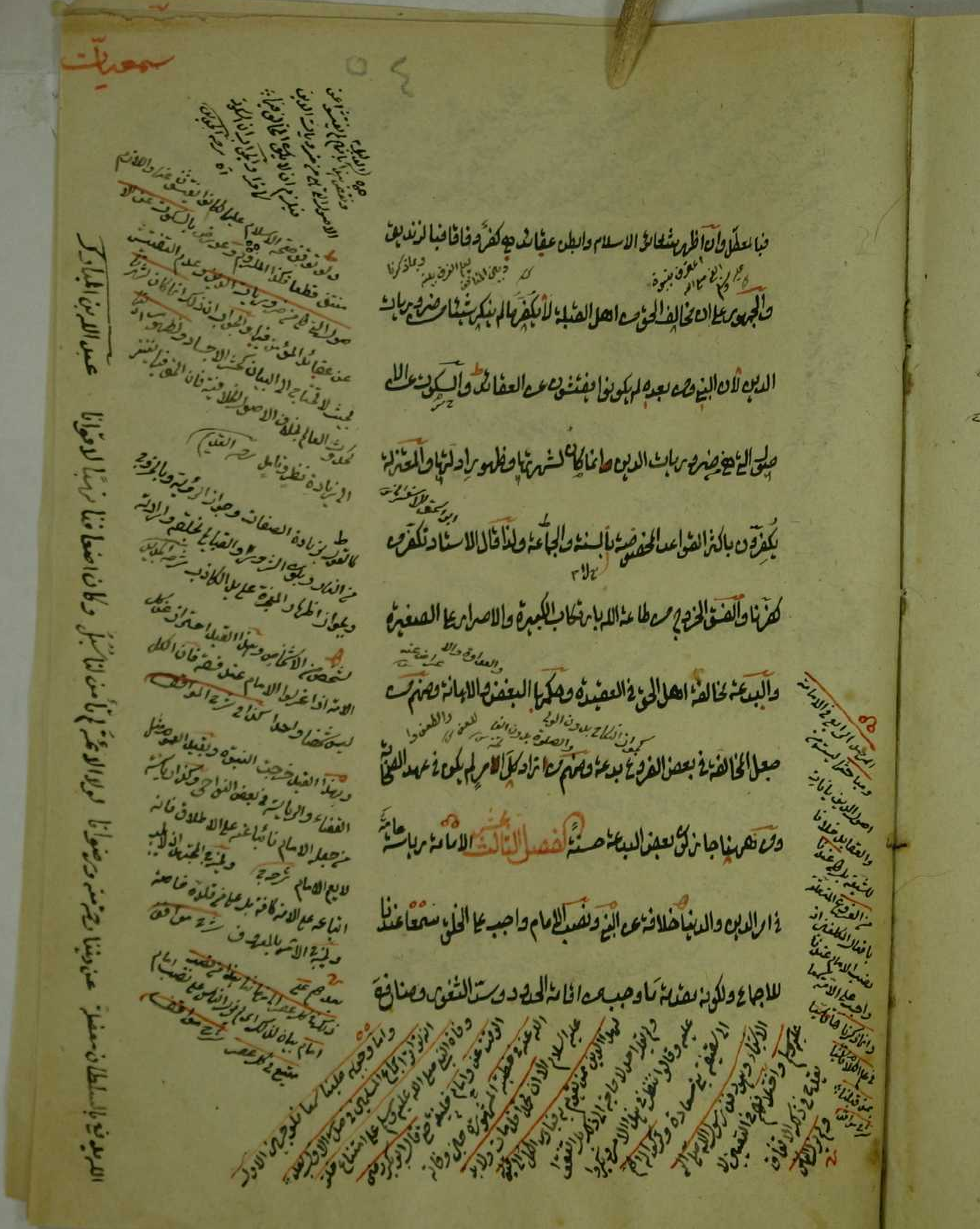
وهو مؤمن فتغليظ واما مثل وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون ومن
الناس من يقول امنا بالله فتصديق بوجوده وحده وبالله فقط والكفر يقبل بحجده
الصنم والقاء المصحف في القاذورات ليس لكونه اخلالا بالعمل والاقرار
عن نقص الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصي امارة التكذيب فحكم مرتكب الكبيرة
عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر لان له بعض احكام المؤمن كعصمة
الدم والمال وبعض احكام الكافر كعدم اهلية الامامة والقضاء والشهادة
فجعلوا منزلة بين المنزلتين واسما بين الاسمين وزعموا ان هذا اخذ
بالمتفق عليه وهو الفسق وترك للمختلف فيه وهو الايمان والكفر ورد بانه ترك
المجمع عليه وهو عدم الواسطة وعند الخوارج هو كافر لما بظواهر النصوص الواردة
تغليظا او الناطقة بانحصار العذاب على الكافر تهويلا ونحو ذلك فقيل هو منا
فق لان عصيانه دليل كذبه في دعوى التصديق ورد بالمنع وانما جعل مثل الكذب

والخيانة من علامة النفاق فمنهم بل **الفصل العاشر** الاجماع على ان كل مؤمن مسلم
وبالعكس على ان حكمهما واحد ومرجعهما الى القبول والاذعان ولكن لتغاير مفهوميهما
قد يتعاطفان مثل ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وما زادهم
الا ايمانا وتسليما ولاطلاق الاسلام على الاستسلام والانقياد الظاهر قد يثبت
بدونه الايمان وعن شرايع الاسلام وورد في الحديث الايمان ان تؤمن بالله
والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص
لما انه اى الايمان التصديق البالغ حد اليقين وانما يتفاوت اذا جعل اسما للطاعات
وورد بان اليقين ايضا يتفاوت قوة وضعفا وبان ايمان آحاد الامة لا يساوي ايمان
الانبيا قطعا وبان ظاهر الكتاب والسنة يشهد بقبوله الزيادة والنقصان ففي الكتاب
واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين
آمنوا ايمانا وفي الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل

صاحبه

سمعيات

صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات او بحسب الاعداد او بحسب
زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل او الآثار والانوار تكلف ثم كثير
من الصحابة والمجتهدين على صحة الاستثناء في الايمان نحو انا مؤمن ان شاء
الله تعالى تأدبا او تبركا او ترددا فيما هو آية النجاة اعني الايمان الموافاة لا الايمان
الناجز والعبرة بالموافاة بمعنى ان المنجي هو الناجز ايمانا وكذا الكفر والسعادة
والشقاوة والاكثرون على منعه لايهامه الشك في الناجز **الفصل الثاني عشر**
الجمهور على صحة ايمان المقلد لصدق التعريف وعدم التحليل على اشتراط الدليل
والقياس على ايمان اليائس فاسد لان العلة كون ايمانه دفع عذاب فلانه لم يبق للعبد
فيه قدرة التصرف في الاستمتاع بها واما المانعون فالمعتزلة يشترطون
في كل مسئلة التمكن من اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ ابتنى الاعتقاد على الدليل
في الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث قالوا الخلاف في من نشأ في



في شاهق جبل ولم يتفكر فاضبره بما يجب عليه اعتقاده فمختلف واما من نشأ

في دار الاسلام ولو في الصحاري وتواتر عنده حال النبي صلى الله عليه وسلم فمن اهل النظر

وقال بعضهم ان وجوب النظر انما هو في حق البعض واما العاجز كالعوام فلا يكلف

الا التقليد المحق وسماع اوائل الدلائل الظاهرة فان فهموا كفاهم منهم اصحاب الجدل والافلا

تكليف قالوا وليس الخلاف في اجراء احكام الاسلام بل في انه هل يعاقب عقوبة الكافر

والكفر عدم الايمان عما من شانه وانهى خلاعته تكذيب وانكاره وقسم بالجحد بالالحاد

بالجحد الجهل بشيء مما علم قطعا انه من احكامه اجمالا او تفصيلا والتكفير ببعض الافعال

مع بقاء كمال التصديق ان سلم فيتم كما جعل الشارع بعض المحظورات علامة التكذيب

وكذا بعض التاويلات في الاصول والكافر ان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان سبقه

اسلام فبالمرتد وان قال باعتقاده الا تعدد الاله فبالمشرك وان تدين ببعض الكتب

السماوية فبالكتابي وان اعتقد اسناد الحوادث الى الزمان فبالدهري وان نفى الصانع

فالمعطل

لا لحكم وعقلا عند بعض المعتزلة لما فيه من دفع الضرر ورد بان هذا القدر
لا يوجب استحقاق تاركه الذم والعقاب وعلى الله تعالى عند الشيعة لكونه لطفا
محصلا للمعرفة ونفس الطاعة ورد بانه لا وجوب على الله تعالى وبانه يتضمن
مفاسد وايضا قلت فلا يكون لطفا محضا على انه لو سلم فكمال اللطف اظهاره
فلم يجب وجوز الخوارج انه لا يجب اصلا لما فيه من اثارة الفتنة فاسد لقيام الدليل
ولان فتنة عدم الامام اشد وشرطه التكليف والحرية والذكورة والعدالة
وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه
قرشيا لقوله الائمة من قريش الولاة من قريش فيما قربها ولان الشرف
النسب اتباع جميع الاراء وخالفت الخوارج واكثر المعتزلة لقوله صلعم اطيعوا
ولو امر عليكم عبد حبشي اجدع واجيب بحمله على غير الامام جمعا بين الادلة
وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نصب او استولى واشترط الشيعة كونه
ها

هاشميا بل علويا وافضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول ورد بالمنع بل
ربما يكون المفضول اصلح وان يكون معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الا
طاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لا ينال الظالمين ولانه لو عصى لا
فتقر الى امام آخر وتسلسل ولكان ناقضا للشرع وقد شرع حافظا ورد
بمنع الجامع وبانه انما يحتاج فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة نرجع الى الا
دلة والاجتهاد وعدم العصمة لا يوجب المعصية فضلا عن الظلم ثم الجمهور
على ثبوت الامامة باختيار اهل الحل والعقد واجمعوا اذ قد اشتغل الصحابة
بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد عثمان بالبيعة والاختيار من غير نكير وخالف
فيه الشيعة لانه قد يخفى على اهل البيعة بعض الشروط كالعصمة ولا
فضيلة ومعرفة الدين كله ولانه ليس لهم تولية مثل القضاء والا
حتساب ولان فيه اثارة الفتنة ولان من اختاروه يكون خليفة منهم

لانه الله ورسوله واجيب بمنع الاشتراط والخفاء بمعنى عدم الظهور

وبانه لو سلم عدم تفويض مثل القضا فلوجود الامام وبانه لا فتنة عند

الادعاء للحق واعتبار الترجيح ولو سلم ففتنة عدم الامام اشد وبان

تخالفهم خليفة الله بدليل الشرع وفيه اكمال للدين والخلافة توصية

من النبي فلاهر اليوم اكملت لكم دينكم وانه صلى كان يستخلف ويوصي البتة

وانه يستحيل منه ان يهمل مثل هذا الامر واما ادعاؤهم النص الجلي على علي رض

فقدح في اكابر الصحابة بالجهل والعناد والفسا بل في علي رض حيث لم يلزمهم

بالامر ولم يحتج بالنص بل في الكتاب والسنة حيث اثنى عليهم وجعلهم

صفوة الامة وان عليا رض قبل الشورى وقال لطلحة ان اردت بايعتك

وعاون ابا بكر وعمر واشار اليهما بالاصلاح وصلى معهما الجمع والاعياد وان

كثيرا من عظماء اهل البيت انكروا النص وان العباس قال لعلي رض امدد

يدك

يدك ابايعك وعمر لابي عبيدة

الفصل الرابع عشر

الامام بعد رسول الله صلى ابو بكر رض لاجماع اهل الحل والعقد وقد ثبت انقياد علي

رض وتسميته خليفة والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التاخر

في البيعة ولان الكل اتفقوا على امامة ابي بكر او علي او العباس ثم انهما لم

ينازعا فيه فتعين هو فيه وقد يستدل بقوله تعالى ستدعون الى قوم

اولي باس شديد والداعي اما ابو بكر او عمر باتفاق المفسرين وبقوله صلى

اقتدوا باللذين من بعدي ابي بكر وعمر والخلافة بعدي ثلثون سنة وبانه صلى

استخلفه بالصلوة ولم يعزله ولذا قال علي قدمك رسول الله صلى لامر ديننا

افلا نقدمك لامر دنيانا وقالت الشيعة علي لانتفاء العصمة والافضلية

والنص في غيره ورد بالمنع ولقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والمراد بالولي

المتصرف في الامر ولانه النص ثم الكل على علي هو الذي تصدق بخاتمه

وهم راكعون واجيب بان سوق الاية لولاية المحبة والنصرة واما

وصف المؤمنين فللمدح وزيادة الشرف وهم راكعون للعطف اى

كصلوة اليهود او خاضعون على ان الحصر ينفى الشركة ولم تكن الامامة

فى وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد وولاية التصرف بالفعل لم تكن فى

وكذا المراد من قوله من كنت مولاه فعلى مولاه وانت منى بمنزلة هارون

من موسى الا انه لا نبى بعدى لان المراد المتصرف فى الامر اذ لا صحة او لا فائدة

لغيره ومنزلة هارون عامة اخرجت منه النبوة فبقيت الخلافة ورد

بانه لا تواتر ولا صحة على ان لا عبرة بالاحاد فى مقابلة الاجماع ولهذا

وكذا عدم الاحتجاج وبهذا يندفع نحو سلموا على علي بامرة المؤمنين

والقضية لعلي وانت الخليفة بعدى انه امام المتقين هذا خليفتى

عليكم انت اخى ووصيى وخليفتى من بعدى وقاضى دينى بكسر الدال وقد

٥٦

وقد يحتج بان غيره لا يصلح للظلم لسبق كفرهم وفساده بين ويطاعن

تفصيله فى صحة كلام الثلثة ورد بان بعضها افتراء والبعض غير قادح

وللبعض تاويلات ثم عمر لتفويض ابى بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم

عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق على عثمان ثم على

لاجماع اهل الحل والعقد على مبايعته ومتابعته ثم آل الامر الى الحسن وبعد ستة

اشهر بعد بيعته سلم الامر لمعوية تسكينا للفتنة فانقلبت الامامة الى الملك

والسلطنة والافضلية بترتيب الخلافة اما اجمالا فلاطلاق اتفاق الكبراء

العلماء على ذلك المشعر بوجود دليل لهم عليه واما تفصيلا فلقوله تعالى

وسيجنبها الاتقى الذى يؤتى ماله يتزكى وهو ابو بكر ولقوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت

الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من ابى بكر وقوله خير

الناس ابو بكر ثم عمر وقال لو كان بعدى نبى لكان عمر وقال عثمان اخى ورفيقى فى الجنة

يا آل بيت رسول الله حبكم ... فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم ... من لم يصل عليكم لا صلاة له

لإمامنا الشافعي رضي الله عنه

ونعتقد فضل ما تواترت آثارهم وأخبارهم ومساعيهم في الإسلام وفاطمة

البتول أفضل نساء هذه الأمة لقوله تعالى وأنفسنا وأنفسكم قل لا أسألكم عليه

أجرا إلا المودة في القربى وجبريل وصالح المؤمنين وقوله صلعم وإذا أراد أن

ينظر إلى آدم الحديث ولحديث الطير ولأنه أعلم وأزهد وأشجع وأفصح وأجود

وأكثر عبادة وأحسن خلقا وأجيب بأن الكلام في الأكرم عند الله وأما

بعدهم فقد ثبت أن فاطمة رضي الله عنها سيدة نساء العالمين وأن الحسن

والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأن العشرة الذين هم الأئمة الأربعة وطلحة

والزبير وسعد وأبو عبيدة الجراح وابن عوف وسعيد مبشرون بالجنة ثم الفضل

بالعلم والتقوى وتحبيبا فضل العترة الطاهرة والحق تعظيم جميع الصحابة

والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والأنصار لما ورد في الكتاب

والسنة من الثناء عليهم ولقوله صلى الله عليه وسلم الله الله في أصحابي لا تسبوا أصحابي خير القرون

إن كان رفضا حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

لإمامنا الشافعي نور الله ضريحه

قرينة وتوقف علي عن بيعة أبي بكر كان لحزنه وعن نصرة عثمان لعدم رضاه

وعن قبول بيعته لإعظام الحادثة وعن قصاص القتلة لشوكتهم أو

لأنه رأى عدم مؤاخذة البغاة بما أتلفوا من الدم والمال وتوقف

الجماعة عن الخروج معه إلى الحروب كان لاجتهاد منهم وعدم الزام منه

لا للنزاع في إمامته والمصيب في حرب الجمل وحرب الصفين وحرب

الخوارج علي رضي الله عنه والمخالفون بغاة لا فسقة ولا كفرة لما لهم من الشبهة

ولهذا نهى علي رضي الله عنه عن لعن أهل الشام

الفصل الخامس عشر

قد وردت أحاديث صحيحة في ظهور إمام من ولد فاطمة يملأ

الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وفي نزول عيسى عليه السلام

وخروج الدجال وغير ذلك من الأشراط كدابة الأرض ويأجوج ومأجوج

وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلاثة وقلة العلم والإ

والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال وافضاء

الاسلام الى الزوال والنظام الى الاختلال ويشبه ان يكون هذا غاية

قرب الساعة فلا نيأس في احتمال خيرية آخر الامة على ما قال صلى الله عليه وسلم مثل

الامة مثل المطر لا يدرى أأوله خير ام آخره رزقنا الله خير

الآخرة والاولى ووفقنا للعمل بما يجب ويرضى انه خير موفق

ومعين

تم تهذيب الكلام بعون الملك العلام على يد

احقر الطلاب محمد امين الباني لاجل

مخدومي وتاجراسي ملا مصطفى

الطالشي وفقهما الله

ثم واسكنهما مع من علا

اشرف في الجنة

امين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

١٣١١

قد انتقل الى نوبة من ملا مصطفى الطالشي

وانا الحقير عبد السميع بن شيخ

احمد الجباري الزرنوجي

سنة

١٣١٢